الفصل الأول

السياسة التعليمية في المغرب

— 1 —

«منذ سنة 1912 دخل المغرب في حماية فرنسا، وقد أصبح في الواقع أرضا فرنسية. وعلى الرغم من استمرار بعض المقاومة في تخومه، تلك المقاومة التي تعرفون أنتم وإخوانكم في السلاح مدى ضراوتها، فإنه يمكن القول أن الإحتلال العسكري لمجموع البلاد قد تم. ولكننا نعرف نحن الفرنسيين إن انتصار السلاح لا يعني النصر الكامل: إن القوة تبني الإمبراطوريات ولكنها ليست هي التي تضمن لها الاستمرار والدوام. إن الرؤوس تنحني أمام المدافع، في حين تظل القلوب تغذي نار الحقد والرغبة في الانتقام. يجب إخضاع النفوس بعد أن تم إخضاع الأبدان. وإذا كانت هذه المهمة أقل صخبا من الأولى فإنها صعبة مثلها، وهي تتطلب في الغالب وقتا أطول».

بهذه العبارات البليغة خاطب «المسيو هاردي» ، مدير التعليم الذي أقامته الحماية الفرنسية بالمغرب، جماعة من المراقبين المدنيين الفرنسيين [حكام المحافظات] بمكناس عام 1920 في دورة من الدورات التي كانت تنظمها لهم سلطات الحماية لتزويدهم بالتوجيهات اللازمة وإرشادهم الى طريقة العمل في المناطق التي كلفوا بالسيطرة عليها. كان منصب «المسيو هاردي» يساوي منصب وزير التعليم، وقد رسم في خطابه هذا الخطوط العامة للسياسة التعليمية لدولة الحماية الفرنسية في المغرب. وهكذا فبعد هذا المدخل الصريح والواضح يلاحظ «المسيو هاردي» أن سكان المغرب طوائف ثلاث: المسلمون واليهود والأوروبيون، ولكل طائفة ثقافتها الخاصة وتعليمها الخاص. والتجديد أو التطوير الذي سيكون على الحماية الفرنسية

إدخاله على التعليم يجب أن يراعي، في نظره، هذا التقسيم «الطائفي» أولا، كما يجب أن يراعي الوضعية الخاصة لكل «طائفة».

بالنسبة للمغاربة المسلمين يلاحظ أنهم يشكلون ثلاث طبقات متمايزة: طبقة النخبة، وهي متعلمة مثقفة نسبيا وتتكون من رجال المخزن [جهاز الدولة] والعلماء وكبار التجار والأعيان. وطبقة جماهير المدن الجاهلة المحرومة. وطبقة جماهير البادية المنعزلة المبعثرة. وبعد تحليل وضعية هذه الطبقات يخلص إلى النتيجة التالية. يقول «. . . وهكذا فنحن ملزمون بالفصل بين تعليم خاص بالنخبة الاجتماعية، وتعليم لعموم الشعب. الأول يفتح في وجه أرستقراطية مثقفة في الجملة، . . . توقفت عن النمو الفكري بسبب تأثير العلوم الوسيطية، . . . إن التعليم الذي سيقدم لأبناء هذه النخبة الاجتماعية تعليم طبقي يهدف الى تكوينها تكوينا منظما في ميادين الإدارة والتجارة، وهي الميادين التي اختص بها الأعيان المغاربة. أما النوع الثاني، وهو التعليم الشعبي الخاص بالجماهير الفقيرة والجاهلة جهلا عميقا، فيتنوع بتنوع الوسط الاقتصادي. في المدن يوجه التعليم نحو المهن اليدوية، خاصة مهن البناء، والى الحرف الخاصة بالفن الأهلي. أما في البادية فيوجه التعليم نحو الفلاحة. . . وأما في المدن الشاطئية فسيوجه نحو الصيد البحري والملاحة». أما عن «المواد العامة» التي ستتخلل هذا التعليم التطبيقي فهي اللغة الفرنسية التي بواسطتها «ستتمكن من ربط تلامذتنا بفرنسا». ويواصل «المسيو هاردي» شرحه للسياسة التعليمية الفرنسية في المغرب فيقول: «إن أكثر ما يجب أن نهتم به هو الحرص على أن لا تصنع لنا المدارس الأهلية رجالا صالحين لكل شيء ولا يصلحون لأي شيء. يجب أن يجد التلميذ بمجرد خروجه من المدرسة عملا يناسب التكوين الذي تلقاه، حتى لا يكون من جملة أولئك العارفين المزيفين، أولئك اللامنتمين طبقيا، العاجزين عن القيام بعمل مفيد والذين تنحصر مهمتهم في المطالبة، هؤلاء الذين عملوا في المستعمرات الفرنسية الأخرى، وفي غيرها من المستعمرات على جعل التعليم الأهلي مصدرا للإضطراب الإجتماعي».

هذا عن مبادىء وأهداف «التعليم الحديث» الذي خططت فرنسا لإنشائه في المغرب، أما التعليم «التقليدي» الذي يتمثل خاصة في جامعة القرويين التي كانت

تعاني من حالة ركود قاتل فلقد كان العنصر الأساسي الذي تحكم في موقف سلطات الحماية إزاءه، تلك النهضة الوطنية، الفكرية والسياسية والاجتماعية التي عمت المشرق العربي آنذاك. لقد كان الفرنسيون يعرفون جيدا الآثار السياسية والإجتماعية التي كانت لحركات الإصلاح التي قام بها أمثال جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده والتي كانت تستنهض العرب والمسلمين لمقاومة الاستبداد والاستعمار، كما كانوا على علم بأصداء هذه الحركات النهضوية التي كانت تتردد في المغرب وفي أوساط العلماء بجامعة القرويين خاصة، ولذلك وجدوا أنفسهم، بصدد هذه الجامعة، أمام اختيارين: إما تركها تلفظ أنفاسها الأخيرة، وفي هذه الحالة سيتجه أبناء المغاربة الراغبين في الدراسات العربية والاسلامية الى المشرق، مركز حركات الاصلاح والنهضة ومقاومة الاستعمار. وإما «تجديد» هذه الجامعة تحت إشرافهم وبمراقبتهم وتوجيههم، الشيء الذي سيمكن من الإبقاء على الشبان المغاربة في بلادهم، وبالتالي تلافي احتكاكهم مع نهضة الشرق احتكاكا مباشرا. وهذا فعلا ما وقع عليه اختيارهم. يقول «المستر بيكي» في كتابه «المغرب» الصادر عام 1920: «لقد احتفظت الحماية دون تردد بالتعليم القائم في هذه المساجد وعملت على ترميمه وعلى إعادة جامعة فاس الى سابق إشراقها [كذا]. ومن المؤكد أنه من مصلحتنا أن لا يذهب المغاربة للبحث عن هذا النوع من التعليم [التعليم الإسلامي العالي] في الخارج، كالجامع المشهور، جامع الأزهر بالقاهرة».

ويشرح «المسيو مارتي» في كتابه «مغرب الغد» الصادر عام 1925، بوضوح وبمنطق استعماري سافر، الموقف الذي يجب أن تتخذه الحماية الفرنسية من إصلاح القرويين فيقول: «إنه على الرغم من أن القرويين تجتاز أزمة خانقة فإنها لن تموت بل لابد أن تتطور ذاتيا بتأثير الأفكار الواردة من الشرق، وفي هذه الحالة سينقلب الأمر ضد الحماية وتصبح عاجزة عن التحكم في الأحداث»، ولذلك «يجب أن نعمل على تجديد القرويين لأنه اذا لم نفعل ذلك نحن فإن هذا التجديد الذي تفرضه الظروف سيتم بدوننا وضدنا». ثم يضيف: «إن تجديد القرويين سيمكننا من الاحتفاظ في المغرب بأولئك الشبان النازحين من عائلات مرموقة، بدل تركهم

يذهبون الى الشرق لتلقي العلم الذي ستحرمهم منه القرويين في حالة عدم تجديدها». ثم يتساءل: «ماذا يمكن أن يأتي به هؤلاء الشبان من الشرق؟ «ألا يعودون بميول أنجليزية [كذا] أو بروح النهضة الإسلامية والتعصب الوطني؟».

لقد استقر رأي المخططين للسياسة التعليمية الاستعمارية في المغرب، اذن، على ضرورة إجراء إصلاح على القرويين، إصلاح شكلي يبعث بعض الحياة فيها. يقول «المسيو مارتي» عن هذا الإصلاح ما يلي: «... ومن هنا يتضح أن هذه التدابير المختلفة المقترحة من أجل تجديد القرويين، والخاضعة لمراقبة فرنسية دقيقة، ليست أبدا تدابير ثورية، إنها لا تستهدف غير بعث نفس الحياة القديمة التي كانت لجامعة القرويين، ولكن بصيغة جديدة، إنها تدابير سَتُمَكِّنُنَا من توجيه التطور الداخلي لهذه الجامعة، وهو التطور الذي بدأ يعلن عن نفسه منذ الآن. إن المثل القائل، «لاتحرك من لا يحرك ساكنا»، هو بكل تأكيد من أحسن المبادىء السياسية. ولكن عندما يتململ النائم ويهدد بالاستيقاظ فإن الحكمة تقتضي، ولاشك، أن لا يترك الإنسان نفسه يفاجأ بالأحداث».

ويشرح «المسيو مارتي» الأبعاد السياسية والاجتماعية للسياسة التعليمية الفرنسية في المغرب بعبارات واضحة فصيحة، فيقول «... إنه لمن واجبنا، ومن أجل مصلحتنا معا، عندما نوجه مجهوداتنا لإدخال إصلاحات ثقافية في المجتمع المغربي، أن لا نعمل على زعزعة هذا المجتمع وأن لا نمس تقاليده. يجب أن نعطي لجميع الطبقات «خبز الحياة» [=التعليم] الذي يناسبها والذي هي في حاجة إليه، كما يجب أن نوجه تطور كل من هذه الطبقات في الإطار الخاص بها... هنا كما في بلدان أخرى توجد بروليتاريا يدوية... ولكن ليس لدينا في المغرب بروليتاريا فكرية. فهل هناك أية فائدة في خلق مثل هذه البروليتاريا الفكرية، سواء بالنسبة لمصلحة المجتمع المغربي أو بالنسبة للسيطرة الفرنسية؟ يقينا، لا. إن عملنا العظيم الذي نقوم به من أجل التجديد الثقافي يجب أن ينحصر فقط ضمن الأطر التقليدية لهذا المجتمع. وسيتوجه نحو البورجوازية التجارية والقروية، نحو موظفي المخزن، نحو رجال الدين ورجال

لعلم، وبكلمة واحدة النخبة... يجب أن لا نخلق ـ بواسطة التعليم ـ جماعة من لساخطين المستائين اللامنتمين طبقيا. لنبق أسياد المستقبل، لنجمع بين الصفوة لإجتماعية والنخبة الفكرية، وذلك بمنح التربية الفكرية الرفيعة لأطر المجتمع المغربي وحدها، أولئك الذين يستطيعون استيعابها واستعمالها».

تلك كانت، بالإجمال، الأسس والمضامين التي أقامت عليها فرنسا سياستها لتعليمية بالمغرب. غير أن الصورة الكاملة عن هذه السياسة تتطلب منا الانتقال الى سنة 1930، وهي السنة التي سيكشف فيها النقاب عن منحى آخر للسياسة لتعليمية الفرنسية في المغرب. يتعلق الأمر بما يعرف بـ «الظهير البربري» الذي ستصدرته دولة الحماية من المخزن المغربي وانذي كان يهدف إلى النيل بصورة مباشرة خطيرة من الكيان المغربي وهويته العربية الإسلامية، وذلك بالفصل، في سكان لمغرب، بين ما كانت تسميه سلطات الحماية «العنصر العربي» من جهة و«العنصر لبربري» من جهة ثانية، فصلا حضاريا شاملا. كان المقصود منه فرنسة وتنصير لقسم الأهم من الشعب المغربي: البربر».

نعلم إن صدور هذا الظهير عام 1930 كان في الحقيقة والواقع بمثابة ورقة لوفاة التي سجلت موت ذلك المخطط الاستعماري الذي دأب رجال الحماية على عداده منذ سنة 1914، وورقة الميلاد التي سجلت قيام الحركة الوطنية المغربية لسياسية لتتسلم مشعل النضال من أيدي المجاهدين المقاومين في الجبال. ومع ذلك إن ما عرف ب «السياسة البربرية» الفرنسية في المغرب قد كان لها بعد تعليمي ساسي لابد من التعرض إليه ونحن بصدد الحديث عن السياسة التعليمية الفرنسية ي المغرب.

لقد قررت الحماية الفرنسية إنشاء ما أسمته بـ «المدارس الفرنسية البربرية»، هي المدارس التي كان الهدف منها خلق جيل مقطوع الصلة تماما بالتراث العربي لإسلامي من جهة، ومتشبع أكثر ما يمكن بالتراث الفرنسي والقيم الحضارية الغربية ن جهة أخرى، مما يمهد الطريق لعملية استيعاب الشعب المغربي وجعله تابعا الى لأبد لفرنسا باعتباره ذيلا من ذيول الحضارة الغربية. ولم تكن سلطات الحماية تخفي هدفها من هذه المدارس بل لقد أفصحت عنه بكل وضوح. يقول «المسيو مارتي»:

«لقد حصل الاتفاق بين إدارة التعليم العمومي وإدارة الشؤون الأهلية، وتحددت بذلك مبادىء سياستنا التعليمية البربرية بكامل الدقة. إن الأمر يتعلق بمدارس فرنسية بربرية تضم صغار البربر، يتلقون فيها تعليما فرنسيا محضا ويسيطر عليها اتجاه مهني، فلاحي بالخصوص. إن البرنامج الدراسي في هذه المدارس يشتمل على دراسة تطبيقية للغة الفرنسية، لغة الحديث والكلام، بالإضافة الى مبادىء الكتابة والحساب البسيط ونتف من دروس الجغرافيا والتاريخ وقواعد النظافة ودروس الأشياء... إن المدرسة الفرنسية البربرية هي إذن مدرسة فرنسية بالمعلمين بربرية بالتلاميذ. وليس هناك أي مجال لأي وسيط أجنبي. إن أي شكل من أشكال تعليم العربية، إن أي تدخل من جانب الفقيه، إن أي مظهر من المظاهر الإسلامية، لن يجد مكانه في هذه المدارس بل سيقصى منها جميع ذلك بكل صرامة».

هذا ولابد من الإشارة هنا الى أن هذه السياسة البربرية التي خطط لها على مستوى الابتدائي قد خطط لها كذلك على مستوى الثانوي والعالي. فبالنسبة للدراسة الثانوية نشير الى ثانوية آزرو التي أسست عام 1927 كمدرسة جهوية في المناطق التي لم تكن قد استسلمت بعد لجيش الاحتلال والتي تحولت الى ثانوية ابتداء من عام 1931. لقد ظلت هذه الثانوية خاصة بأبناء قبائل الأطلس حيث كانوا جميعا داخليين يختارون بكل عناية. أما بالنسبة للتعليم العالي فقد تم إنشاء «معهد الدراسات المغربية العليا» بالرباط، الذي تحول غداة الاستقلال الى كلية الآداب. لقد أسس هذا المعهد عام 1914 تحت اسم «المدرسة العليا الفرنسية البربرية»، ثم تحول سنة 1920 الى معهد الدراسات المغربية العليا، حيث احتلت دراسة اللهجات البربرية والأثنوغرافيا والفلكلور المغربي مكان الصدارة فيه».

ذلك باختصار عن المدارس البربرية الفرنسية وأهدافها الحقيقية الواضحة. وقد أتينا على ذكرها هنا، على الرغم من فشل الإطار العام الذي وضعت فيه، إطار السياسة البربرية، لأننا سنصادف آثارا لها باعتبارها عنصرا من العناصر الفاعلة في حصيلة التعليم الفرنسي في المغرب. إن فشل السياسة البربرية ككل ـ وكان ذلك نتيجة مقاومة داخلية وردود فعل خارجية قادتها معا الحركة الوطنية المغربية ـ قد أدى، بطبيعة الحال، إلى إخفاق تجربة المدارس الفرنسية البربرية وهي في مهدها.

لقد تم التخلي عنها نهائيا فيما عدا ثانوية آزرو التي ظلت الى حدود عام 1948 محتفظة بطابعها اللاعربي، والتي بقيت بعض آثاره الى السنوات الأولى من الاستقلال.

لقد كان التخلي عن هذه المدارس انتصارا تاريخيا حققه الكيان المغربي ضد مخطط كان يستهدف ضربه في الصميم. هذا شيء صحيح وأكيد، ولكن يجب أن لا نغفل، مع ذلك، حقيقة هامة وهي أن التخلي عن هذه المدارس لم يعقبه إنشاء مدارس أخرى بديلة من النوع السائد في المدن، بل بقيت المناطق الجبلية، على كثرتها ووفرة سكانها، محرومة من كل تعليم كيفما كان نوعه. وحتى الكتاتيب القرآنية التي كانت منتشرة في هذه المناطق قبل الاحتلال الفرنسي قد تعرضت للإغلاق تطبيقا للسياسة البربرية. ولما تم العدول عن هذه السياسة لم تسمح سلطات الحماية بإعادة فتحها أو إنشاء كتاتيب أخرى. كل ذلك جعل قسما هاما من الشعب المغربي، بل القسم الأعظم منه، يبقى معزولا محروما من أي عمل تعليمي تربوي، الشيء الذي كانت له انعكاسات خطيرة فيما بعد، وخاصة في السنوات الأولى من الاستقلال.

على أن هذا الذي قلناه بخصوص المناطق الجبلية التي استهدفتها السياسة البربرية الفرنسية يصدق أيضا على مجموع البادية المغربية التي بقيت طوال عهد الحماية، [40 سنة]، محرومة من التعليم الحديث، ولو أنها احتفظت بمستويات متفاوتة من التعليم العربي التقليدي المتمثل في الكتاتيب القرآنية. على أن إلحاحنا على غياب التعليم في البادية المغربية، عموما، يجب أن لا يفهم منه أن جماهير المدن كانت أحسن حظا. كلا، لقد بقي التعليم «الحديث» في مغرب الحماية تعليم نخبة، ضيق الإنتشار قليل المردود كما يتجلى ذلك من البيانات التالية:

— لم يكن مجموع الأطفال المغاربة الذين ضمتهم المدارس الفرنسية بالمغرب حتى سنة 1920 يتجاوز سبعة آلاف طفل. وفي سنة 1938 كان مجموع تلاميذ المدارس الإبتدائية المخصصة للأطفال المغاربة المسلمين لا يتجاوز 23.270 طفلٍ [مقابل 608 تلميذٍ في الثانوي] . هذا بينما كان عدد تلاميذ المدارس المخصصة لأبناء الأوروبيين يتجاوز 34.000 تلميذٍ وعدد تلامذة المدارس المخصصة لتعليم أبناء اليهود يتجاوز 19.000 طفل. ويمكن أن نتبين الدلالة العميقة لهذه الأرقام إذا

لاحظنا أن عدد الأوروبيين لم يكن يتجاوز واحدا من ثلاثين من السكان المغاربة كما أن عدد اليهود لم يكن يتجاوز واحدا من سبعة وثلاثين بالنسبة للمغاربة المسلمين. أما في سنة 1945، أي بعد اثنتين وثلاثين سنة من الحماية، فلم يكن عدد الأطفال المغاربة المسلمين المسجلين في المدارس الابتدائية يتجاوز 41.490 [مقابل 1.003 في الثانوي]، وهذا يعني أن نسبة الأطفال المغاربة المسلمين الملتحقين بالمدارس لم تكن تتجاوز 7, 2٪ بالنسبة لمجموع الأطفال البالغين سن الدراسة. أما من حيث النتائج فإن الإحصائيات تشير إلى أنه لم يحصل على الباكالوريا بقسميها سوى 20 فردا طوال الفترة الممتدة ما بين 1926 و1936، وفي المستوى الجامعي لم يكن هناك إلا مغربي واحد مسلم من المجازين في الحقوق. أما إذاتقدمنا عشر سنوات أخرى فإن نتائج التعليم الفرنسي في المغرب، عام 1944، كانت كما يلي: 3 أطباء، 6 محامين، 6 مهندسين فلاحيين. إن هذه النتائج الهزيلة التي أسفر عنها تعليم الحماية الفرنسية بالمغرب، بعد أكثر من ثلاثين سنة من قيامه، تكشف عن حقيقة أساسية، وهي أنه تعليم لا مردود له. إن الأطفال الذين كانوا يلتحقون بالمدارس الإبتدائية، على قلة عددهم، لم يكونوا ينهون سنوات الدراسة فيها كاملة بل لقد كانوا ينقطعون أو يفصلون في السنة الثالثة الإبتدائية في الغالب، أما أولئك الذين تمكنوا من اجتياز المرحلة الإبتدائية كاملة فإن نسبة ضئيلة منهم هي التي كان يسمح لها بالإلتحاق بالمدارس الثانوية.

نعم لقد تغيرت الصورة بعض الشيء خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1944، سنة المطالبة بالاستقلال، وسنة 1955، سنة الإعتراف الفعلي به، وذلك نتيجة لظروف الحرب العالمية الثانية ولنضال الحركة الوطنية. وفيما يلي إجمال لنتائج تعليم الحماية الفرنسية بالمغرب خلال تلك الفترة. لقد رفعت سلطات الحماية بعد وثيقة المطالبة بالاستقلال مباشرة [11 يناير 1944] نسبة القبول في الإبتدائي من 2.500 طفل جديد كل سنة الى 10.000 طفل جديد. الشيء الذي جعل عدد التلاميذ بالمدارس الإبتدائية المخصصة للمغاربة المسلمين يقفز من 41.490 تلميذا سنة 1945 الى 144.535 تلميذا سنة 1950 إلى 210.018 في نوفمبر سنة 1954 [ومع ذلك لم تكن نسبة المقبولين في المدارس إلى عدد البالغين سن الدراسة تتجاوز

2,7٪ عام 1945 و7٪ عام 1950 و11٪ عام 1954]. أما بالنسبة للمدارس الثانوية المخصصة للمغاربة فلم يكن مجموع الملتحقين بها يتعدى 1.003 سنة 1945 و2.771 سنة 1950 و3.839 في نوفمبر 1954. أما حصيلة هذه الفترة [1945-1955] فكانت كما يلي: كان عدد الحاملين للشهادة الإبتدائية لا يتجاوز 4.188 طفلا، وعدد الحاصلين على الباكالوريا الأولى 175 وعلى الباكالوريا الثانية 94. أما بخصوص أطر التعليم فلم ترتفع نسبة المغاربة المسلمين إلا بـ 4٪ خلال الفترة المتراوحة ما بين سنتي 1948-1954، وهي الفترة التي عرفت أوج اتساع التعليم الفرنسي بالمغرب. كان عدد رجال التعليم الإبتدائي سنة 1955 يبلغ 7.772 منهم 3.811 مغربيا ما بين فقيه ومدرس. أما في الثانوي فلم يكن عدد المغاربة يتجاوز 47 معلما مقابل 151 أستاذا فرنسيا.

يتضح مما تقدم أن الأغلبية الساحقة من أبناء الشعب المغربي قد بقيت طوال عهد الحماية بدون تعليم. وإذا كان هذا يرجع، بالدرجة الأولى، إلى تخطيط رجال الحماية فهو يعود كذلك إلى مقاطعة الشعب المغربي للمدارس التي أنشأتها فرنسا بالمغرب. لقد كان جل التلاميذ لا يتمكنون من إنهاء السلك الذين ينتمون إليه بل يطردون أو ينقطعون دون مستوى الشهادة الإبتدائية، مما جعل الآباء يدركون أنه لا فائدة في إرسال أبنائهم الى المدارس ماداموا سيغادرونها بعد حين دون الحصول على أية مؤهلات تضمن لهم وضعية أفضل عندما يلجون الحياة العملية، أضف إلى ذلك أن مصيرهم بعد التعليم، إذا ماتعلموا، كان حتما العمل مع سلطات الحماية، إما في الادارة أو في المؤسسات الإقتصادية الفرنسية، الشيء الذي كان يؤهلهم لأن يصبحوا متعاونين بشكل أو بآخر مع الحماية الفرنسية، مما كان يعد خيانة وطنية. من هنا إعراض جماهير الشعب المغربي عن إرسال أبنائها إلى المدارس الفرنسية، لقد اكتسى هذا الإعراض عدة أشكال: فمن مجرد عدم الأقبال عليها، الى مقاطعتها بإصرار، إلى إخفاء الأولاد وتهجيرهم، إلى التحايل والاستعانة بالوسائط عندما يطلبون لتسجيل أبنائهم في المدارس. وعلى العكس من ذلك كان الإقبال على المدارس الحرة التي شيدتها الحركة الوطنية متزايدا. ولكن محاربة سلطات الحماية لهذا النوع من المدارس جعل المنتسبين إليها قلة، وفي الغالب كانوا من أبناء الأطر الوطنية في المدن،

ويكفي أن نشير هنا إلى أن عدد تلاميذها لم يكن يتجاوز سنة 1937 بضعة آلاف، ولم يرتفع سنة 1954 إلى أزيد من عشرين ألف.

وفي مقابل ذلك كانت هناك رغبة دفينة لدى جميع أفراد الشعب المغربي في تعليم أبنائهم تعليما وطنيا يضمن لهم المكانة المرموقة والعمل اللائق، وهي رغبة نمتها عدة عوامل خصوصا في السنوات القليلة التي سبقت الإعلان عن الاستقلال. لقد رسخت دعاية الحركة الوطنية لدى جماهير الشعب فكرة أنه بمجرد الإعلان عن الاستقلال سيجد كل الأطفال المقاعد الخاصة بهم في مدارس وطنية حقيقية، كما سيجد كل جائع أو فقير الخبز الذي يكفيه ويكفي أولاده. هذا النوع من الدعاية الرخيصة قد أخفى على جماهير الشعب، ولربما على القيادة الوطنية نفسها، أبعاد المشكل الذي سيطرح غداة الإعلان عن الاستقلال، وبالتالي فإن هذه الدعاية قد هيأت الجو لذلك الإنفجار، إنفجار الارادة الشعبية الملحة في تعليم الأبناء، والتي عبرت عن نفسها بمحاصرة الآباء والأمهات للمدارس ليل نهار طيلة السنوات الأولى من الاستقلال، المحاصرة التي وضعت الحكومات الأولى في المغرب المستقل أمام مشكل وطني حاد، مشكل التعليم، فكيف واجهت هذا المشكل الذي تمتد جذوره، كما رأينا، إلى أعماق العمل الوطني في المغرب؟

— 2 —

عندما يريد المرء أن يفهم الطريقة التي عالج بها المغرب المستقل هذا المشكل أو ذاك من «مشاكل الاستقلال» سيرتكب خطأ كبيرا إذا هو أغفل حقيقة أساسية تحكمت في عمل جميع حكومات المغرب منذ الإعلان عن الاستقلال سنة 1956، هذه الحقيقة هي أن استقلال المغرب لم يدشن أية قطيعة مع فرنسا في أي ميدان. لقد دخلت فرنسا المغرب بموجب عقد حماية لا يلغي سيادة المغرب كدولة وإنما يمنح فرنسا صلاحية حكم البلاد باسم السلطان [الملك] وموافقته قصد إدخال إصلاحات تحديثية في مختلف المجالات. وإذا كان الشعب المغربي قد رفض عقد الحماية هذا وثار عليه مما اضطر معه السلطان عبد الحفيظ الذي أمضاه [في 30 مارس 1912] إلى التنازل عن العرش، وإذا كانت فرنسا قد لقيت صعوبات كبيرة جدا في احتلال

المناطق الجبلية وإقرار «التهدئة» فيها، إذ استمرت المقاومة المسلحة الشعبية للإحتلال الفرنسي إلى منتصف الثلاثينات، فإن الحركة الوطنية التي برزت للميدان كرد فعل مباشر على الظهير البربري [1930] قد اختارت طريق النضال السياسي والعمل الدبلوماسي: الإعتراض على الظهير البربري أولا، ثم تقديم المطالب الإصلاحية ثانيا، [سنة 1934، وكان التعليم من جملة ما ركزت عليه هذه المطالب]، ثم المطالبة بالاستقلال ثالثا [سنة 1944، وقد تزامن ذلك مع نضج الحركة الوطنية وانتشارها من جهة وظروف الحرب العالمية الثانية من جهة أخرى]. وأمام رفض فرنسا الاستجابة لمطالب الحركة الوطنية تطور الصراع إلى أزمة سياسية تمثلت في اعتقال القادة الوطنيين ثم عزل الملك محمد الخامس ونفيه، وكان رد الفعل أن قامت حركة المقاومة المسلحة [حركة الفداء 1954] التي تطورت إلى جيش للتحرير [أوائل سنة 1955] سرعان ما دخل في تنسيق مع جيش التحرير الجزائري [قام في فاتح نوفمبر 1954]، فاضطرت فرنسا إلى إطلاق سراح القيادة الوطنية وإرجاع محمد الخامس والدخول في مفاوضات الاستقلال.

كانت مفاوضات استقلال المغرب، إذن، مفاوضات سياسية. لم تكن فرنسا قد اضطرت اضطرارا إلى التخلي عن المغرب، إذ المقاومة المسلحة كانت لا تزال في بدايتها، وإنما أرادت أن تسوي الوضع، قبل فوات الأوان، في كل من المغرب وتونس، وهما محميتان، لتوجه كل جهودها إلى المحافظة على الجزائر التي كانت مستعمرة تعتبرها فرنسا أرضا فرنسية.

لم يكن من الممكن لا للمغرب ولا لتونس رفض الدخول في مفاوضات الإستقلال، فالإستقلال لا يرفض. أما بالنسبة للجزائر فالموقف الطبيعي آنذاك، وهذا ما حصل، هو أن يقبل المغرب وتونس الإستقلال المعروض عليهما ليصبحا بعدين استراتيجيين للثورة الجزائرية، التي كان الجميع مقتنعا بأنها ستحتاج إلى وقت طويل وكفاح مرير كي تحقق أهدافها. ومهما يكن الأمر فقد سارت الأمور على هذا النحو، فدخل كل من المغرب وتونس في مفاوضات الاستقلال، بمنطق سياسي - وليس بمنطق ثوري - منطق التسوية وأنصاف الحلول والقبول بالمراحل. ومن هنا كان الطابع العام الذي طبع الوضع الجديد في كل من المغرب وتونس هو الاستقلال في

إطار الاستمرارية [كانت العبارة التي استعملتها الصحافة الفرنسية أثناء مفاوضات استقلال البلدين هي «الاستقلال في إطار التبعية المتبادلة»]. إن هذا يعني أنه كان على حكومات البلدين أن تقبل الوضع كما هو وأن تتسلم السلطة تدريجيا بإحلال موظفين مغاربة مكان الموظفين الفرنسيين وأن تعالج مختلف القضايا بالتشاور مع فرنسا. إن هذا يعني، في الميدان الذي يهمنا ميدان التعليم، أن تقبل حكومات المغرب المستقل النظام التعليمي كما هو وأن تدخل عليه ما تراه ضروريا من الإصلاحات ولكن دون المساس بجوهر الوضع القائم. وفي مقابل هذا تضمن الحكومة الفرنسية بقاء معلميها وأساتذتها في المدارس المغربية وتتعهد بتغطية حاجات المغرب من المعلمين والأساتذة، أضف إلى ذلك قبول الطلبة المغاربة بفرنسا بدون قيود وتكوين الأطر المغربية في كافة الميادين إلخ...

وإزاء هذا الوضع الذي قبلته القيادة السياسية في المغرب، وكوضع مؤقت على الأقل، يصبح «التخطيط» لأي ميدان من الميادين لا يعدو أن يكون: العمل في مخطط عام، واضح ولكن غير محدد، مخطط «استكمال» إستقلال البلاد، وذلك بإحلال «البديل الوطني» محل الموروث الاستعماري. ومن أجل صياغة «البديل الوطني» في ميدان التعليم أنشئت «اللجنة الملكية لإصلاح التعليم»، التي عقدت أول اجتماع لها يوم 28 شتنبر 1957. وقد أقرت هذه اللجنة المبادىء الأربعة التالية: التعميم، والتوحيد، والتعريب، والمغربة كأساس لـ «مذهب التعليم» في المغرب. وإذن فتحليل السياسة التعليمية في هذا البلد منذ الاستقلال إلى اليوم [1956-1985] سيكون بالضرورة تتبع تموجات القرارات الحكومية في إطار «تطبيق» المبادىء الأربعة المذكورة. وبما أن «السياسة التعليمية» في المغرب كانت وما تزال فصلا من فصول «مخططات التنمية»، فإننا سنتناول تطور هذه السياسة من خلال قرارات وإنجازات كل مخطط، باستثناء السنوات الأربع الأولى من استقلال المغرب [1956-1959] التي مرت بدون تخطيط، اللهم إلا ما كان من استجابات فورية للضغط الذي يمارسه هذا الجانب أو ذاك من جوانب مشكل التعليم. أما المخطط الثنائي 1958-1959 فلم يكن في الحقيقة سوى مرحلة تمهيدية للمخطط الخماسي الأول [1960-1964].

لنلق نظرة سريعة على الكيفية التي عولج بها مشكل التعليم في الأعوام الأربعة الأولى من استقلال المغرب. لقد كان المظهر الأول والصارخ الذي أفصح هذا المشكل من خلاله عن نفسه هو ذلك «الحصار» الذي أشرنا إليه في نهاية الفقرة السابقة، حصار المدارس من طرف الآباء والأمهات، ليل نهار، ولمدة شهرين أو أكثر لدى افتتاح كل موسم دراسي: إنه الإقبال العارم على التعليم الذي اكتسى صورة ضغط شعبي هائل يهدد بالانفجار. فكيف عالجت الحكومات الوطنية الأولى هذا المشكل؟

لم يكن هناك من خيار. لقد كان لابد من قبول أكثر ما يمكن من التلاميذ في المدارس واستعمال جميع الوسائل الممكنة وأهمها نظام التناوب ونصف الحصة مما مكن من استعمال الحجرات المدرسية القائمة والمستحدثة بصورة مضاعفة، وأيضا اللجوء إلى توظيف كل من «يحسن» القراءة بالعربية أو بالفرنسية للعمل كمعلمين بعد دورة تكوينية مختصرة [التكوين السريع]. وهكذا ارتفع مجموع تلاميذ الابتدائي الحكومي من 210.018 سنة 1954ـ1955 [السنة الأخيرة للحماية] إلى 404.952 سنة 1956ـ1957 [السنة الأولى للإستقلال] إلى 546.952 سنة 1957ـ1958 إلى 609.411 سنة 1958ـ1959 إلى 672.587 سنة 1959ـ1960، أي بزيادة سنوية تبلغ نحو 92.000 في المتوسط. ومع ذلك فهذه الزيادة كانت ما تزال بعيدة جدا عن تحقيق تعميم التعليم، ذلك أن عدد الأطفال الذين اعتبروا في سن الدراسة في أكتوبر 1960، أي الذين كانت أعمارهم تتراوح بين 7ـ14 سنة، يبلغ 1.960.000 طفل، بينما لم يكن منهم في المدارس سوى 720.954 تلميذا أي أن نسبة التمدرس بالمدارس الحكومية كانت في حدود 36٪ [ترتفع هذه النسبة الى 39٪ بإضافة تلامذة المدارس الحرة الذين بلغ عددهم في السنة نفسها 45.429 تلميذا]. وبالجملة فلقد بلغ عدد الأطفال الذين تعذر تسجيلهم في المدارس في الفترة ما بين 1956ـ1960 نحو مليون طفل من البالغين سن الدراسة.

هذا عن التعليم الإبتدائي، أما عن التعليم الثانوي ففي الفترة نفسها كان يلتحق بالسنة الأولى الإعدادية 30 تلميذا فقط من كل 100 ينجحون في الشهادة الإبتدائية، ولا يتم الدراسة الثانوية منهم سوى 15 تلميذا، هذا بينما لم يكن

يتجاوز مجموع تلاميذ المدارس الإعدادية والثانوية الحكومية 42.353 تلميذا سنة 1958_1959، وذلك في مقابل 34.947 تلميذا سنة 1956_1957.

أما التعليم العالي، الذي كان خلال الفترة موضوع حديثنا في طور التأسيس، فقد كانت أعداده من الطلبة سنة 1959 كما يلي: كلية العلوم 842 طالبا، كلية الحقوق 1.725 طالبا وكلية الآداب 821 طالبا. غير أن هذه الأعداد تفقد قيمتها إذا عرفنا أن جل المنتسبين للتعليم العالي في تلك الفترة كانوا من أبناء الأوروبيين. يتجلى ذلك واضحا من نتائج السنة الدراسية 1959_1960 التي كانت كما يلي: نجح في إجازة العلوم 409 طالبا منهم 116 مغربيا فقط، وفي كلية الآداب حصل على الإجازة 188 كان عدد المغاربة فيهم 84 فقط، ونجح في تخصصات مختلفة 59 طالبا منهم 28 مغربيا. والأقسام النهائية من الثانوي كانت في ذلك مثل العالي، بمعنى أن نسبة التلاميذ الأوروبيين فيها كانت أعلى من نسبة التلاميذ المغاربة. يتجلى ذلك واضحا من نتائج الباكالوريا بقسميها وشهادة «البروفي» [الإعدادية]. فقد كان عدد الناجحين في هذه الشهادة الأخيرة 2.894 تلميذا لم يكن عدد المغاربة فيهم يتجاوز 1.124 تلميذا. أما الباكالوريا الأولى فقد حصل عليها في نفس السنة 1.204 مرشحا من بينهم 315 مغربيا فقط، ونجح في الباكالوريا الثانية 778 تلميذا كان عدد المغاربة فيهم 157 فقط، ويصدق هذا أيضا على التعليم المهني والتقني الذي كان ما لا يقل عن نصف رواده من أبناء الأوروبيين [في سنة 1960 حصل على شهادة التعليم المهني والتقني بمختلف أنواعها 2.343 مرشحا منهم 1.019 مغاربة مسلمين و289 يهوديا والباقي وهو 1.041 من أبناء الأوروبيين، فرنسيين أساسا].

أما بالنسبة للأطر، من معلمين وأساتذة، فتشير الإحصائيات إلى أنه كان هناك سنة 1959 نحو 15.865 مدرسا بالابتدائي والإعدادي والثانوي معا، كان عدد المغاربة في الإبتدائي يزيد قليلا عن النصف، والنصف الآخر كانوا فرنسيين في الجملة. أما في الإعدادي والثانوي فقد كانت نسبة المدرسين الأجانب تتجاوز 85٪، ولم يكن ارتفاع عدد الأجانب [الفرنسيون أساسا] راجعا الى الموروث عن الحماية الفرنسية وحسب، بل لقد كان عددهم يزداد كل سنة لأن طلبات المغرب المستقل من المعلمين والأساتذة الفرنسيين والأجانب الآخرين كانت تتزايد بتزايد عدد التلاميذ في

المدارس. وهكذا كان المغرب يتلقى كل سنة مئات من المعلمين الفرنسيين الجدد، ولم يبدأ عددهم في الإنخفاض إلا إبتداء من سنة 1961 حينما تلقى المغرب 400 معلم فرنسي جديد فقط. أما أساتذة الإعدادي والثانوي فقد بقيت نسبة الأجانب فيهم مرتفعة إلى السبعينات كما سنرى لاحقا. وعلى الرغم من أنه أنشيء عام 1958 معهد تربوي لتكوين أساتذة التعليم الإعدادي والثانوي، فإن نتائج هذا المعهد كانت ضئيلة وقد اصطدم مع التعليم العالي فأغلق بعد إنشاء المدرسة العليا للأساتذة.

نخلص مما تقدم إلى أنه على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها المغرب في السنوات الأربعة الأولى من استقلاله فإنه لم يتمكن من قطع خطوات حاسمة، ثابتة ومنتظمة، لا في مجال التعميم ولا في مجال تكوين الأطر. ويمكن للمرء أن يلتمس الأعذار لذلك من الصعوبات التي كانت قائمة. فبالاضافة إلى الصعوبات المالية التي تعرفها دولة حديثة العهد بالإستقلال هناك النمو الديموغرافي المرتفع، فالأطفال الذين يبلغون سن الدراسة في هذه الفترة [1958-1960] كان عددهم يزداد بمعدل 45.000 و50.000 طفل كل سنة، أضف إلى ذلك مشكل الأطر [الكوادر] إذ أن جل المغاربة الذين كانوا على نصيب ما من التعليم كانوا يفضلون الالتحاق بوظائف حكومية أخرى، ولم يكن يلتحق بالعمل في المدارس إلا من تعذر عليه الحصول على منصب آخر [تجدر الإشارة إلى أن أكثر من 50٪ من المعلمين في الإبتدائي لم يكونوا يتوفرون سوى على الشهادة الإبتدائية]، وهذا أدى إلى الإلتجاء إلى فرنسا للحصول على المعلمين والأساتذة، وحتى الوظائف الادارية المدرسية بقيت تضم عددا كبيرا من الفرنسيين. وعلى سبيل المثال كان هناك سنة 1957 نحو 683 فرنسيا يديرون المدارس الابتدائية، ولم يبدأ عددهم في الإنخفاض الا بعد سنوات، فقد بلغ عددهم 293 سنة 1962. إذن فالوضعية في جملتها كانت أبعد ما تكون عن مبدإ المغربة. وكان من الطبيعي أن تنعكس هذه الوضعية على المبدإ الثالث «التعريب»، وهذا بديهي مادام الفرنسيون يشكلون نسبة كبيرة بين المعلمين. هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنه على الرغم من الشروع في تعريب التعليم الابتدائي بشكل واسع وعشوائي في السنوات الأولى من الاستقلال، [إذ لم يكن من الممكن الحصول من

فرنسا على ما يكفي من المعلمين لمواجهة ذلك الإقبال العظيم على المدارس الذي أشرنا إليه قبل] فإنه سرعان ما وقع التراجع عنه عندما تبين المسؤولون الأزمة الخطيرة التي ستواجههم عندما يغادر التلاميذ المعربون السلك الإبتدائي إلى الإعدادي. وهكذا قررت اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم في اجتماعها يوم 25 أبريل 1958 العودة إلى استعمال الفرنسية ابتداء من السنة الإبتدائية الأولى كلغة لتدريس الحساب والعلوم، وتمديد مدة الدراسة الإبتدائية إلى ست سنوات بدل خمس [تحضيري أول وتحضيري ثاني]، وجعل جميع تلاميذ الإبتدائي يكررون سنة 1958ـ1959 السنوات الثلاثة الأولى، وذلك من أجل تحسين المستوى وجعل العودة إلى استعمال الفرنسية، كلغة علوم، ممكنا في هذه السنوات التي كانت معربة. يبقى أخيرا مبدأ «التوحيد»، وهنا أيضا ظل الأمر الواقع يفرض نفسه. لقد بقيت كل أنواع التعليم التي كانت قبل الاستقلال قائمة. فالنوع الذي كان يسمى بـ «التعليم الأوروبي»، أي المخصص لأبناء الأوروبيين، أصبح يطلق عليه إسم «تعليم البعثة الفرنسية». وقد صار يضم إلى جانب أبناء الأوروبيين واليهود عددا متزايدا من أبناء البورجوازية المغربية [كان عدد الأطفال المغاربة في هذا النوع من التعليم يبلغ 1.560 تلميذا سنة 1955 في الإبتدائي و4.600 تلميذا في الإعدادي والثانوي أما التعليم الخاص بأبناء اليهود فقد بقي كما كان عليه قبل الاستقلال. وهكذا كان عدد التلاميذ في «المدارس الفرنسية الإسرائيلية»، [وهي المدارس التي أقامتها الحماية لأبناء اليهود] يبلغ 2.562 تلميذا سنة 1959 بينما كانت مدارس الرابطة الإسرائيلية العالمية» تضم في السنة نفسها 25.316 تلميذا. وأما التعليم الحر الذي أقامته الحركة الوطنية خلال فترة الحماية، فقد اتسعت دائرته وفقد صبغته الوطنية ، وصار تعليما تجاريا محضا. وقد بلغ عدد تلامذته سنة 1959 نحو 50.000 تلميذا، هذا بينما بلغ عدد تلاميذ التعليم الأصلي في السنة نفسها 24.436 تلميذا.

وإذن، فالنتائج العملية لحصيلة عمل الحكومات المغربية في السنوات الأولى من الاستقلال في ميدان التعليم، قد جاءت متناقضة تماما مع «المذهب التعليمي» الذي تم إقراره والذي اعتمدت فيه «المبادىء الأربعة» [التعميم والتوحيد والتعريب والمغربة] التي حظيت بالإجماع الوطني. ولم تكن هذه الوضعية تخفى على أحد، بل

لقد كانت موضوع تشهير من طرف الأحزاب والنقابات واتحاد الطلاب التي ظلت جميعها توظف، بشكل واسع، مشكل التعليم في كفاحها السياسي والنقابي. ورغم إنشاء «المجلس الأعلى للتربية الوطنية»، في يونيه من عام 1958، والذي كان يتألف من ممثلي وزارة التعليم والوزارات الأخرى المختصة إلى جانب ممثلي القوى الوطنية المذكورة، هذا المجلس الذي أريد منه أن يكون مجلسا «تستشيره كافة المراجع العليا في وزارة التربية الوطنية فيما ترمي إلى تحديده من سياسة في ميدان التعليم والثقافة»، فإن السياسة التعليمية في المغرب بقيت إلى حدود سنة 1960 خاضعة لما يمليه الأمر الواقع. وبعبارة أخرى إن المبادىء الأربعة الوطنية لم تعتمد كمبادىء لتخطيط عام إلا مع المخطط الخماسي الأول 1960ـ1964، الذي دشن انطلاقة حقيقية بقيت امتداداتها تنعكس على السنوات اللاحقة حتى بعد أن تم التراجع عنه. وسيكون علينا الآن أن نحلل هذا المخطط: طموحاته ومنجزاته.

— 3 —

ليس من المبالغة في شيء القول إن المخطط الخماسي لسنوات 1960ـ1964 كان أول وآخر مخطط في المغرب، بالمعنى الحقيقي لكلمة «مخطط». ذلك لأنه على الرغم من توالي المخططات في المغرب، ثلاثية وخماسية، منذ سنة 1965 الى اليوم [1987]، فإنه لم يكن من بينها من جعل طموحه مرتبطا بتغيير الواقع القائم في اتجاه تنمية شاملة مثلما كان يهدف المخطط الخماسي الأول. ولا بد من الإشارة هنا الى الظروف التي تم فيها إعداد هذا المخطط: فمن جهة كانت أواخر الخمسينات هي الفترة التي عرف خلالها المد التحرري أوجه على الصعيد العالمي عامة والصعيد العربي خاصة، وكان التحرير الإقتصادي والبناء الاشتراكي من أهم شعارات تلك المرحلة. ومن جهة أخرى كانت التطورات والصراعات التي عرفها المغرب في السنوات الثلاثة الأولى من استقلاله قد أفضت سنة 1958 إلى تشكيل حكومة أسندت أهم المناصب فيها الى الجناح اليساري من حزب الحركة الوطنية، حزب الاستقلال، وهو الجناح الذي أعلن عن كيان مستقل في يناير 1959 حمل ابتداء من سبتمبر 1960 اسم «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» [الاتحاد الإشتراكي للقوات

الشعبية ابتداء من 1975]. لقد كان المخطط الذي نحن بصدده من إعداد هذه الحكومة «التقدمية» التي كانت تساندها النقابات واتحاد الطلاب وجمعية رجال المقاومة وجيش التحرير والأطر السياسية الشابة والحية في الحركة الوطنية بالإضافة الى قاعدة جماهيرية واسعة، وقد ساهمت النقابات واتحاد الطلاب في أشغال كثير من اللجان التي أعدت المخطط وفي مقدمتها لجنة التعليم، مما جعل مشكل التعليم يتحول بكل تعقيداته وجوانبه التقنية إلى مشكل وطني تناقشه مختلف القوات الحية في البلاد. وقد ترسخ هذا التقليد في المغرب منذ ذلك الوقت فصارت السلطة المركزية في الدولة لا تقرر - علنيا على الأقل - في أي جانب من جوانب مشكل التعليم إلا بعد القيام باستشارة الأحزاب والنقابات، إما بواسطة مذكرات مكتوبة تطلب جوابا وإما بعقد ندوات ومناظرات خاصة يدعى إليها جميع من لهم صلة مباشرة بالتعليم، وعلى رأس الجميع، بعد ممثلي الحكومة، الإتحاد الوطني لطلبة المغرب ونقابة التعليم وهيئات شعبية أخرى.

بعد هذه الإشارة السريعة إلى الظروف والآفاق التي أعد فيها المخطط الذي نحن بصدده ننتقل الآن إلى استعراض موجز لطموحاته وإنجازاته في مجال التعليم. لقد نظر المخطط إلى قضية التعليم من زاويتين: زاوية عامة، فربط التعليم بالتنمية الشاملة، الصناعية والفلاحية والثقافية، التي خطط لها متخذا من إنشاء «القاعدة الصناعية» في اتجاه اشتراكي محورا له، وزاوية خاصة، إذ نظر إلى التعليم كمشكل وطني يحمل معه رواسب العهود الماضية. وسنقتصر هنا على هذا الجانب الثاني، الجانب الخاص.

لقد اتخذ المخطط من المبادىء الوطنية الأربعة [التعميم والتوحيد والتعريب ومغربة الأطر] محاور أساسية للسياسة التعليمية فنظر إليها، لا كمجرد شعارات وطنية وحسب بل كقضايا وطنية ذات أبعاد اجتماعية وثقافية، ومن ثمة حاول أن يحدد مضامينها المشخصة تحديدا واضحا.

وهكذا طرح المخطط قضية تعميم التعليم على ثلاث مستويات:

1) مستوى الأطفال البالغين سن الدراسة، السادسة أو السابعة من عمرهم،

2) مستوى الأطفال الذين هم في سن المدرسة، والذين تتراوح أعمارهم ما بين 7 سنوات و14 سنة،

3) مستوى الكبار، رجالا ونساء [محاربة الأمية].

لقد طرحت مشكلة الأمية طرحا جديا، وكانت نسبتها يومئذ تتجاوز في المغرب 95٪، بمثل الجدية التي طرحت بها قضية الأطفال الذين تجاوزت أعمارهم السابعة ولم يجدوا مقاعد في المدرسة، وقد تبنى المخطط فكرة إنشاء «سلك إنقاذ»، أي مرحلة تعليمية خاصة تمكن هؤلاء الأطفال من الحصول على مستوى الشهادة الإبتدائية في ظرف وجيز بواسطة دروس يتلقونها خارج أوقات الدراسة العادية. ولإبراز الأهمية التي تكتسبها هذه القضية تكفي الإشارة الى أن عدد الأطفال الذين كانت أعمارهم تتراوح بين 7 و14 سنة كان يبلغ 1.652.000 طفلا آنذاك [1959]، كان منهم بالمدارس 685.610 تلميذا، بينما بقي في الشارع 966.390 طفلا بدون مقعد في المدرسة. ولم يكن المشكل مقصورا على هؤلاء الذين كانوا خارج المدارس سنة 1960، بل لقد كان من الضروري تحديد عدد الأطفال الذين سيبقون خارج المدرسة، خلال مدة المخطط، والذين سيكونون بدورهم موضوع «إنقاذ»، وفي هذا المجال حدد المخطط شهر أكتوبر 1966 كتاريخ لإنجاز التعميم الفعلي للتعليم النظامي على جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 7 و14 سنة، محددا العدد الذي يبقى خارج المدرسة النظامية كل سنة من سنوات المخطط وحسب فئات الأعمار، فجعل التعميم يتم بالنسبة لفئتي 7 و8 سنوات عام 1963، وفئة 9 سنوات عام 1964، وفئات 10 و11 و12 سنة عام 1965 وفئة 13 سنة عام 1966، بذلك لن يبقى خارج المدرسة في أكتوبر 1966 أي طفل يتراوح عمره ما بين 7 و14 سنة.

هذا عن التعميم أما «التوحيد» فقد نظر اليه المخطط من زاوية المضمون وليس من زاوية الشكل وحسب، فطرح مسألة «المدرسة الوطنية المغربية» بكامل أبعادها الثقافية والفكرية، فلاحظ أن هناك في المغرب ثلاثة أنواع من المدارس لأبناء المغاربة تنتج ثلاثة أصناف من المثقفين، وبالتالي ثلاث عقليات مختلفة. هناك من جهة مدارس «التعليم الأصلي» بمستوياته الثلاثة، ابتدائي وثانوي وعال [جامعة القرويين وروافدها]. وهناك من جهة أخرى مدارس «التعليم العصري العمومي» الحكومية بمستوياتها الثلاثة، وهناك من جهة ثالثة مدارس «التعليم الحر» بسلكيه الابتدائي والثانوي. وهذه الأصناف من المدارس تنتج ثلاثة أصناف من المثقفين: «صنف

تكون في التعليم الأصيل والتعليم الحر، وهما تعليمان مغربيان على مستوى جيد في اللغة العربية والثقافة العربية الإسلامية، وعلى هذه الدرجة أو تلك من الإطلاع على الحياة الثقافية في العالم العربي المعاصر ولكنه يعاني، بالمقابل، من الإنغلاق وعدم القدرة على التفتح على الحياة العصرية، مما يجعله يشعر بالنقص ويعاني من هذا الشعور». أما الصنف الثاني فهو الذي تكونه مدارس التعليم العصري الحكومي، وهو تعليم فرنسي محض، والمتخرجون منه، وهم الأكثرية «يتوفرون على معرفة جيدة باللغة الفرنسية وعلى ثقافة، على هذه الدرجة أو تلك من المتانة، في إطار الثقافة الأوروبية. وبالمقابل فإن هذا الصنف يجهل حضارته الخاصة، إلا ما كان من حدوس عامة. ذلك لأن القليل الذي يتعلمه من اللغة العربية في هذه المدارس لا يمكنه من الإطلاع على الثقافة العربية فينزلق بسرعة الى التمرد عليها والحكم عليها جملة وتفصيلا معرضا عن ثقافتنا بما فيها الوجوه المشرقة»، أما الصنف الثالث فهم أولئك الذين درسوا في مدارس التعليم الأصلي ومدارس التعليم العصري معا، وهم نسبة قليلة بدأوا حياتهم الدراسية بمدارس التعليم الأصلي حيث تلقوا تعليما عربيا إسلاميا، ثم انتقلوا بعد الثانية عشرة من عمرهم الى مدارس عصرية فرنسية حيث استأنفوا دراستهم الابتدائية لينتقلوا الى الثانوي، وربما الى العالي كذلك. إن هذا الصنف ينظر بفعل تكوينه هذا «نظرة حكيمة الى الحضارة العربية والحضارة الأوروبية معا لأنه يتعرف عليهما من داخلهما مما يكسبه حس النسبية. وعلى الصعيد الإجتماعي، يشكل هذا الصنف همزة وصل بين الصنفين السابقين المتقابلين، يفهم لغة المثقف التقليدي ويتكلم لغة المثقف العصري».

ويخلص المخطط الخماسي الأول [المذكرة التوجيهية] الى أن وجود هذه الأصناف من المثقفين ومن الرؤى الفكرية، هو ما يجعل مشكل التعليم في المغرب مشكلا معقدا، ولا يمكن حل هذا المشكل إلا بتمكين أبناء المغاربة من توجيه واحد وفي إطار نظام تعليمي واحد، وهذا هو المضمون الذي يجب أن يعطى لمبدإ «التوحيد». إنه التوحيد الذي «سيجعل المغاربة يتوفرون على تكوين عربي إسلامي يغوص بهم في أعماق الحضارة الإسلامية وفي الوقت نفسه يتزودون بلغة أجنبية أو لغتين فيملكون الوسيلة الضرورية لولوج عالم التقنية الحديثة». . . وهكذا فالمدرسة الوطنية المغربية، التي ستكون واحدة، ستشتمل على تعليم ابتدائي واحد وعلى تعليم

ثانوي واحد في سلكه الأول، والتخصص يبدأ في مستهل السلك الثاني الثانوي فقط [بعد أربع سنوات إعدادي] ولابد من توفر ثلاثة شروط لقيام هذه المدرسة الوطنية المغربية: الأول هو صياغة برنامج دراسي، عربي إسلامي، يكون في علاقة مباشرة مع الواقع المغربي ومعطيات العالم الحديث والمعاصر، وبالتالي فالمواد الدراسية ستكون قسمين: المواد العربية الإسلامية وهي اللغة والأدب والعلوم الدينية وتاريخ العالم العربي وجغرافيته، وهذه المواد يجب أن تتخذ المغرب مرجعية دائمة لها. والمواد العلمية العامة كالتاريخ العالمي والجغرافيا العالمية والرياضيات والفيزياء والكيمياء والعلوم الطبيعية... أما الشرط الثاني فهو توفير كتب مدرسية مغربية لهذه المواد بصنفيها [كانت الكتب المدرسية آنذاك تستورد من المشرق العربي وأوربا، ولم تكن قد ظهرت بعد كتب مدرسية مغربية الا ما كان من بعض كتب القراءة الإبتدائية]. والشرط الثالث هو التعريب. وهكذا يأتي مبدأ التعريب كشرط لقيام مدرسة وطنية مغربية موحدة، أي كشرط من شروط تحقيق التوحيد. ويعالج المخطط الخماسي الذي نحن بصدده قضية التعريب بوصفها، ليس كقضية لغة وحسب، بل بوصفها كذلك قضية مضمون. وفي هذا الإطار يؤكد المخطط على «ضرورة الأخذ بعين الإعتبار الحقيقتين التاليتين: الأولى تاريخية وجغرافية، وهي أن شمال أفريقيا كان دائما قنطرة بين الشرق والغرب. وإذن فمضمون تعليمنا وشكله معا يجب أن يؤديا إلى تكوين الشخصية المغربية التي تستمد عناصرها من الحضارة الشرقية والحضارة الغربية. فالثقافة العربية ضرورية للمغاربة لتملك الحضارة الإسلامية، وإتقان لغة أجنبية واحدة على الأقل شيء ضروري لأنه الوسيلة الوحيدة الآن لتطوير التكوين العام وتحسينه... أما الحقيقة الثانية فهي تطبيقية عملية. ذلك لأن التعريب، على مستوى لغة التدريس، يتطلب توفر وسائله: من كتب مدرسية مغربية وأطر مغربية كذلك. وفي انتظار توفر هذه الوسائل ستظل اللغة الفرنسية لغة تلقن بها العلوم، لأن الأساتذة الذين يدرسون المواد العلمية هم فرنسيون أساسا والمغاربة الذين يدرسونها بدورهم، وعددهم قليل، قد تلقوا تكوينهم بالفرنسية وهم يجهلون العربية أو يكادون. وبما أن التعريب الكامل لا يمكن أن يتحقق إلا بمراحل، فإن تكوين الأطر يجب أن يسايره الحاجات الآنية، الشيء الذي يعني ضرورة تكوين معلمين مغاربة معربين تماما وآخرين مزدوجي اللغة. وقد قدر المخطط عدد المعلمين الواجب

تكوينهم خلال سنواته الخمس كما يلي: 2.066 في السنة الأولى و3.805 في السنة الثانية و3.007 في السنة الثالثة و2.732 في السنة الرابعة و 3.403 في السنة الخامسة، وذلك من أجل تغطية حاجيات التعميم كما قرره المخطط وأوجزنا الحديث عنه أعلاه.

هل نجح هذا المخطط في تحقيق أهدافه؟

لم تكن برامج المخطط الخماسي 1960-1964 في الميدان الإقتصادي والإجتماعي والثقافي من النوع الذي يمكن تمريره وإنجازه بسهولة. لقد استهدفت هذه البرامج إحداث تغييرات جذرية من شأنها أن تمس بصورة جدية مصالح فئات وطبقات إضافة الى مصالح الأوساط الإستعمارية. وهكذا نظمت حملة قوية ضد الحكومة صاحبة المخطط، واضطر محمد الخامس في نهاية الأمر الى إقالتها [27 مايو 1960]. ومع ذلك فاختيارات المخطط الخماسي بقيت موضوع معارك سياسية واجتماعية، ولم يكن من الممكن التراجع عنها دفعة واحدة. وهكذا أعلنت الحكومة الجديدة في سبتمبر 1960 عن تطبيق المخطط في ميدان التعليم، وقد احتفظ الإعلان بالأهداف الأساسية للمخطط «الكفاح ضد الجهل والأمية ، وإنشاء مدرسة وطنية مغربية، مضاعفة نسبة التمدرس في السنوات الإبتدائي برفعها من 38٪ الى 76٪ خلال سنوات المخطط، تحقيق التمدرس بنسبة 100٪ سنة 1963 على جميع الأطفال البالغين سبع سنوات، إنشاء «سلك للإنقاذ» خاص بالأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و14 سنة، توحيد التعليم الإبتدائي وحذف التعليم من «النوع الأوروبي» من المدارس المغربية ونقل تلاميذه الى مدارس البعثة الفرنسية، تعريب السنة الأولى الإبتدائية، إقرار التوازن في مجال التمدرس بين البادية والمدنية». وفي نفس الوقت أعلن وزير التعليم عن قبول 228.000 طفل جديد في السنة الأولى الإبتدائية أي نحو 46٪ من الأطفال البالغين سن الدراسة، كما أعلن عن «عملية المدرسة» الرامية الى إعداد ألف حجرة دراسية للسنة التالية مما يسمح بقبول 233.000 طفل جديد. وتوالى العمل في حقل التعليم بإنشاء عدد من المعاهد والكليات، وصدر ظهير إجبارية التعليم على الأطفال البالغين مابين 7 و13 سنة [صدر ظهير في 3 مارس 1963] وأنشئت الباكالوريا المغربية [محل الباكالوريا

الفرنسية] وترشح إليها 1.050 تلميذا في دورة يونيو 1963. واشتد خلال هذه السنة النقاش حول التعليم الأصلي فصدر في 1963/2/6 ظهير إعادة تنظيم جامعة القرويين بتحويلها الى ثلاث كليات، واحدة للشريعة بفاس وأخرى للغة العربية بمراكش وثالثة لأصول الدين بتطوان، وهكذا تمت تصفية هذه «الجامعة»، وتقرر حذف السلك الإبتدائي من التعليم الأصلي، كخطوة أولى لحذف السلك الثانوي منه. وعقدت ما بين 13-30 أبريل 1964 مناظرة في «غابة المعمورة» قرب الرباط حول التعريب والإزدواجية سادها نقاش حاد وصخب كبير بين أنصار التعريب والمدافعين عن الإزدواجية، وانتهت المناظرة في بيانها الختامي إلىْ التأكيد على مبادىء التعريب والتوحيد والمغربة، وقررت الوزارة إثر ذلك التعريب التدريجي للإبتدائي والاحتفاظ بالفرنسية فيه كلغة إبتداء من السنة الثالثة.

لقد تم الاحتفاظ بأهداف المخطط الخماسي جملة، من الناحية الشكلية على الأقل، أما من الناحية التطبيقية فلقد كانت هناك تموجات وتراجعات، ومع ذلك كانت النتائج عند نهاية مدة التصميم إيجابية نسبيا، كما يتضح ذلك من البيانات التالية:

في السنة الدراسية 1958-1959 كان مجموع الأطفال الذين اعتبروا في سن الدراسة يبلغ 1.800.000 طفل، وقد التحق منهم بالمدارس آنذاك نحو 530.000 طفل مغربي، فالنسبة إذن كانت أقل قليلا من 30٪ [مقابل 17٪ سنة 1955-1956] وبعد سنتين أي في عام 1960-1961 [العام الأول للتصميم الخماسي] بلغ مجموع الأطفال الذين كانوا في سن الدراسة نحو 1.960.000 طفل كان منهم بالمدارس 719.112 طفلا أي بنسبة 36٪ تقريبا. وقد ارتفعت هذه النسبة عند نهاية التصميم الخماسي المذكور الى 47٪، إذ بلغ عدد الأطفال البالغين سن الدراسة سنة 1964-1965 نحو 2.150.000 طفل كان يوجد منهم بالمدارس 1.026.165 طفلا [كان المخطط يطمح الى تعميم التعليم على جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 7 و14 سنة في أكتوبر 1966].

أما التعليم الثانوي [الحكومي] فقد ارتفع حجمه من 60.291 تلميذ سنة 1961-1962 الى 130.353 سنة 1964-1965. وأما التعليم العالي فقد قفز من 4.642 طالبا الى 9.297 طالبا خلال نفس الفترة. أما التعليم الأصلي فقد بقى

شبه حي على الرغم من قرار «التوحيد»، إذ كان يضم سنة 1961ـ1962 ما قدره 19.095 تلميذا في الإبتدائي و 11.097 في الثانوي و28 طالبا في العالي فأصبح سنة 1964ـ1965 يضم 16.942 تلميذا في الإبتدائي و 14.944 في الثانوي و374 طالبا في العالي. أما عن رجال التعليم فقد كان عدد المعلمين في الإبتدائي 15.726 سنة 1960ـ1961 منهم 2.641 فرنسيا، فأصبحوا 26.664 سنة 1964ـ1965 منهم 1.519 فرنسيا. وقد بلغ مجموع ما تكون من المعلمين في المدارس الإقليمية للمعلمين خلال فترة المخطط 8.436 معلما منهم 2.837 معلما مزدوجي اللغة و5.599 معربين تماما، وكان عدد هذه المدارس قد ارتفع الى 28 مدرسة للمعلمين سنة 1963 مقابل 13 مدرسة سنة 1959، أما في الثانوي فقد ظلت نسبة الأجانب، والأغلبية الساحقة منهم فرنسيون، نسبة ثابتة: الثلثان تقريبا. في سنة 1964ـ1965 كان عدد أساتذة الثانوي 6.642 منهم 2.325 مغربيا، أما الإداريون فكان عددهم 2.147 منهم 1.728 مغربيا والباقي فرنسيون في جملتهم. أما التعليم العالي فقد كان يضم 172 أستاذا منهم 32 مغربيا سنة 1961ـ1962 فصار يضم 430 أستاذا منهم 152 مغربيا سنة 1964ـ1965.

— 4 —

يتضح من هذه المعطيات أن المخطط لم يحقق جميع طموحاته، وهذا راجع، كما أشرنا الى ذلك قبل، الى العدول عن الإختيارات العامة ذات الطابع الشعبي التي كان قد أقرها المخطط وتبنى اختيارات ما سمي آنذاك [1961] بـ «الليبرالية الواقعية» وقد اكتسى هذا التراجع صورة مخطط مضاد، نابع من اختيارات مضادة، مع «المخطط» الثلاثي 1965ـ1967 الذي أعقب المخطط الخماسي المذكور. لقد تم التراجع نهائيا عن هدف «التحرير الاقتصادي» وإنشاء «القاعدة» الصناعية وحددت ثلاث اختيارات بديلة هي الفلاحة والسياحة وتكوين الأطر. وهكذا فعلى الرغم من أن هذا «المخطط» الجديد يتبنى في ميدان التعليم المبادىء الوطنية الأربعة ويعلن أنه سيكون في هذا المجال استمرارا للمخطط الخماسي السابق فإنه لم يتردد في الإعلان عن استحالة مواصلة العمل بنفس الوتائر التي عرفها التصميم الخماسي في ميدان

التعميم نظرا للصعوبات المالية المتمثلة في «وجود عجز في ميزان الأداءات». وفي كون «الإزدهار الاقتصادي يسير بخطى بطيئة» وفي «تضخم نفقات الدولة بصورة تنهك كاهلها». وهكذا فإن الطموح الذي كان يطبع المخطط الخماسي يجب أن يترك محله لـ «عمل يكون أكثر تناسبا مع واقع الاقتصاد المغربي».

وتأتي مظاهرات تلاميذ الثانوي التي عرفتها الدار البيضاء ما بين 22 و25 مارس 1965 والتي اندلعت بسبب منشور من وزارة التعليم قيل إنه يتضمن شروطا جديدة لبعض الإمتحانات، تأتي هذه المظاهرات لتفجر أزمة عميقة. لقد انقلبت الى أعمال عنف خطيرة تم على إثرها إعلان حالة الإستثناء وحل البرلمان [7 يونيو 1965]. لقد كانت مظاهرات تلامذة المدارس الثانوية تعبيرا مجسما لما يمكن أن يؤدى إليه اتساع نطاق التعليم الثانوي اذا صارت عملية التعميم في الإبتدائي على نفس الوتائر التي كانت عليها خلال المخطط الخماسي الأول. ومهما يكن فقد قرر المسؤولون إعادة النظر بصورة جذرية في السياسة التعليمية المتبعة. وهكذا تم إعداد «مذهب تعليمي جديد» عرف باسم «مذهب بنهيمة»، وزير التعليم آنذاك، [كان قد عين وزيرا للتعليم في الحكومة الجديدة التي ألفت، على إثر حوادث الدار البيضاء].

وبما أن قضية التعليم كانت قد أصبحت قضية وطنية لا يمكن التقرير بشأنها بدون استشارة وطنية واسعة، فقد تم عرض «المذهب التعليمي الجديد» على الرأي العام بصيغة عامة مجردة، ووزع الديوان الملكي في أوائل غشت 1965 مذكرة على الأحزاب الوطنية تطرح «جوهر» المشكل وتطلب منها رأيها. لقد طرحت هذه المذكرة قضية التعليم في المغرب على ضوء ما تم خلال العشر سنوات الماضية على الإستقلال 1955ـ1965، وما يمكن إنجازه خلال العشر سنوات التالية 1965ـ1975، فلاحظت أن السياسة التي اتبعت في ميدان التعليم اتسمت «بالتسرع والارتجال»، وأنها «وضعت بدون مخطط علمي واقعي يعتمد إمكانيات البلاد المادية»، مما أدى الى ارتفاع خطير لعدد التلاميذ: من نحو 300.000 سنة 1955 الى 1.300.000 سنة 1965 [الإبتدائي والثانوي معا]، ثم تتساءل المذكرة: «ماذا سيكون عليه تعليمنا بعد عشر سنوات في إطار السياسة التعليمية الحالية؟». وتجيب: إنه إذا سار نمو التعليم حسب الوتائر السابقة، كما قرر ذلك التصميم الثلاثي، فإن حجم التعليم بالمغرب بعد عشر سنوات، أي سنة 1975 سيكون كما يلي: 1.789.000

في الإبتدائي، و440.000 في الثانوي، و20.000 في العالي، والمجموع 2.249.800 تلميذا وطالبا. أما التكاليف المالية التي ستتحملها ميزانية الدولة فستبلغ 955 مليون درهم سنة 1975 بينما لا تتعدى 480 مليون سنة 1965 .

وتخلص المذكرة من ذلك الى القول : «لقد كان من الضروري أن نقدر ما سيكون للسياسة التعليمية الحالية من نتائج بعد العشر سنوات المقبلة، أي سنة 1975. هذه التقديرات، مع كونها موجزة، تحملنا على الجزم بأن تحقيق أهداف السياسة المذكورة سيتطلب ميزانية لن تلبث أن تصبح معادلة لضعفي الدخل القومي الإجمالي». ومن هنا تطرح المذكرة «الحلول» التالية كاختيارات وحيدة ممكنة: إنها ترى أن تعميم التعليم، أو السير على منوال السياسة التي اتبعت في السنوات العشر السابقة، غاية لا وسيلة لإدراكها، ولذلك كان لا بد من السير حسب «مخطط واقعي ومتبصر يتفق مع وسائلنا المالية المتوقعة خلال السنوت العشر المقبلة»، وهكذا ـ تقول المذكرة ـ فبما أن مجموع ميزانية التعليم عام 1975 لا يمكن أن يتجاوز 766 مليون درهم، فمن الواجب أن لا يتجاوز عدد تلاميذ الإبتدائي أكثر من 1.564.000 تلميذ. وبما أن عدد التلاميذ الموجودين حاليا [سنة 1965] في المدارس الابتدائية يبلغ نحو 1.200.000 تلميذ فإنه من الضروري أن لا يتجاوز ما تقبله المدارس خلال العشر سنوات المقبلة 364.000 تلميذا جديدا. وهذا يعني أن العدد السنوي للتلاميذ الجدد الذين سيقبلون في الإبتدائي خلال العشر سنوات التالية [1965ـ1975] هو 36.000 تلميذا لا غير. وهكذا فالهدف هو «تضييق قاعدة التعليم من الأساس» حتى لا يصل إلى التعليم الثانوي إلا العدد الذي يمكن استيعابه كإطارات [كوادر]. أما التعليم العالي فإن المذكرة تقول عنه: «إن الثقافة العليا جلية للفكر ولا نرى موجبا لنشرها في الوقت الراهن».

لقد أثار هذا «المذهب التعليمي الجديد» ضجة كبرى في جميع الأوساط فأعلنت الأحزاب والنقابات واتحاد الطلبة وجمعيات الآباء رفضه جملة وتفصيلا، فاضطرت الحكومة الى السكوت عنه بينما واصلت العمل وفق المخطط الثلاثي مع التشديد في قبول التلاميذ الجدد، فكانت النتيجة أن استقر التعليم الإبتدائي عند نفس العدد تقريبا خلال سنوات المخطط [1.124.078 سنة 1965ـ1966 و1.088.394 سنة 1966ـ1967 و1.115.634 سنة 1966ـ1967]. أما

حجم التعليم الثانوي فقد عرف بعض الزيادة نظرا لتوافد الاعداد الكبيرة التي تم قبولها في الإبتدائي خلال المخطط الخماسي السابق. وهكذا بلغت أعداد التلاميذ في المرحلة الثانوية بسلكيها [الإعدادي والثانوي] الأحجام التالية: 179.615 تلميذا في السنة الأولى من المخطط و210.832 في السنة الموالية و232.050 سنة 1967ـ1968، بينما سجل التعليم العالي الأعداد التالية خلال سنوات المخطط على التوالي 6.799 ثم 7.285 ثم 7.400 طالبا.

هذا في الميدان الأساسي الذي كان موضوع «المذهب الجديد»، ميدان التعميم. أما في مجال التعريب فقد تم سنة 1967 تعريب الإبتدائي بأكمله إذ أصبحت جميع المواد تدرس بالعربية واحتفظ بالفرنسية كلغة فقط ابتداء من الثالثة الابتدائية، وبما أن الإمكانيات لم تكن تسمح بتعريب العلوم والرياضيات في الإعدادي والثانوي فقد استحدث فصل إضافي قبل السنة الأولى الإعدادية سمي بـ «قسم الملاحظة»، كان التلاميذ يلقنون خلاله العلوم والرياضيات بالفرنسية بصورة تمهيدية كي يتسنى لهم متابعة الدروس بنفس اللغة في الإعدادي والثانوي. وأما بخصوص التوحيد فقد «انقرض» تدريجيا «التعليم الإسرائيلي» الحكومي وأصبح أبناء اليهود يرتادون إما مدارس البعثة الفرنسية وإما مدارس الرابطة الإسرائيلية العالمية، ولم يبق الا التعليم الأصلي والتعليم الحر العربي الى جانب التعليم العمومي العصري الذي كان وحده يضم 92٪ من التلاميذ. وبالنسبة للمغربة لم يبق في الإبتدائي سوى 100 معلم أجنبي [فرنسيون أساسا] من أصل 30.000 معلم، وتراوح عدد تلاميذ مدارس المعلمين بين 1000 و1250 سنويا فأصبحت تغطي ما بين 50٪ و70٪ من الحاجيات المستجدة. أما بالنسبة لأطر التعليم الثانوي فإن المدرسة العليا للأساتذة لم تستطع تكوين أكثر من 1.035 أستاذا خلال سنوات المخطط وأغلبيتهم للغة العربية، وبدرجة أقل للتاريخ والجغرافيا وبذلك بقي عدد الأجانب مرتفعا في الثانوي [الذي بقيت الرياضيات والعلوم تدرس فيه بالفرنسية]. كان عدد الأساتذة المغاربة في الثانوي في أكتوبر 1968 يبلغ 4.731 وعدد الأساتذة العرب 160 وعدد الأساتذة الفرنسيين 6.185 ومن جنسيات أخرى 130 والمجموع 11.206 أستاذا. أما الإدارة المدرسية فكان عدد المغاربة فيها 4.178 وعدد الفرنسيين 102 ومن جنسيات أخرى 12 إداريا والمجموع 4.308. أما في

التعليم العالي فكان عدد الأجانب يفوق النصف: 178 مقابل 155. وهكذا يبدو واضحا أن مبدأ المغربة كان بعيدا عن التحقيق مثله مثل المبادىء الأخرى.

— 5 —

ويأتي التصميم الخماسي الثاني 1968ـ1972 ليتبنى نفس اتجاه التصميم الثلاثي السابق. لقد تجنب التعرض للمبادىء الوطنية الأربعة وسكت بصورة خاصة عن تعميم التعليم، واكتفى بالتذكير بضرورة «تحسين كيف التعليم وملاءمته مع الحاجيات الإقتصادية والإجتماعية والرفع من مستوى الأطر التعليمية». أما من حيث تطور أعداد التلاميذ فقد توقع المخطط أن يبلغ حجم الإبتدائي عند نهاية مدته (1973) نحو 1.200.000 تلميذ بحيث يسجل كل سنة نحو 230.000 تلميذا جديد من مجموع الأطفال البالغين السابعة من عمرهم والذين كان عددهم يتراوح، خلال مدة المخطط ما بين 400.000 و500.000 طفل، بمعنى أن نسبة التمدرس في صفوف هؤلاء الأطفال لن تتعدى في أحسن الأحوال 50٪. أما التعليم الثانوي فقد توقع المخطط أن يرتفع عدد تلاميذه من 238.000 سنة 1967 إلى 309.000 تلميذ سنة 1972، أي بزيادة معدلها السنوي 14.200 تلميذ، وبالنسبة للتعليم العالي توقع المخطط أن يرتفع عدد طلابه من 7.400 طالب سنة 67ـ1968 الى نحو 10.500 طالب.

لم تكن أهداف المخطط الخماسي 68ـ1973 ولا نتائج المخطط الثلاثي السابق له لتخفف من حدة مشكل التعليم في المغرب، مشكل التعميم خاصة. لقد بدا واضحا أن السياسة التعليمية التي بشر بها «المذهب التعليمي الجديد» الذي أعلن عنه عام 1966 تكرس الأمية على نطاق واسع في صفوف الأطفال فضلا عن الشباب، ولذلك اتجه المسؤولون إلى إنشاء «تعليم أولي» أعلن عنه خطاب ملكي بتاريخ 1968/10/9، تعليم قرآني في الكتاتيب للأطفال البالغين السادسة من عمرهم يلقن، إضافة إلى القرآن، مبادىء التربية والحساب والقراءة. وقد نظمت دعاية واسعة لهذا النوع من التعليم الذي أسند الإشراف عليه إلى لجنة تتألف من ممثلي وزارة الداخلية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزارة الشبيبة والرياضة،

وقيل أن عدد الملتحقين به قد بلغ 300.000 سنة 1972 ثم تراجع بعد ذلك وتقلص. هذا من جهة ومن جهة أخرى بعث المجلس الأعلى للتعليم من جديد بظهير 16 فبراير 1970 وأدخلت تعديلات على هيكله: ليس هذا وحسب بل لقد نظمت مناظرة وطنية حول التعليم في نفس السنة بأمر من الملك في مدينة إيفران (مصطاف على جبال الأطلس المتوسط). وقد تميزت هذه المناظرة بخطاب ألقاه الملك طرح فيه طبيعة العلاقة التي يجب أن تقوم بين المبادىء الوطنية الأربعة المحددة للسياسة التعليمية في المغرب، على ضوء ما سلف من التجارب. لقد لاحظ أن هذه المبادىء (التعميم والتوحيد والتعريب والمغربة) كانت شعارات وطنية انتجت مفعولا (تشبيها بالعناصر الكيميائية). غير أن الجمع بينها أبطل مفاعيلها فكانت النتائج سلبية: فالتوسع في المغربة أعاق التقدم في التعريب (باعتبار أن الإسراع بالمغربة قد أدى إلى استعمال اطر مغربية غير معربة) أما غياب التعريب العقلاني فقد قلص من نتائج التعميم (بانخفاض المستوى) وأبطأ السير قدما في مجال التوحيد. ومن هنا يقول الملك وجبت إعادة النظر في علاقات هذه المبادىء بعضها ببعض. وهو يرى أن التجربة أصبحت تفرض اتباع المسار التالي: المغربة أولا ثم بعد إتمامها يبدأ التعريب وبعد إتمامه يأتي التعميم. وفي نهاية هذا المسار سيتخذ التوحيد معناه الحقيقي وسيمكن المغاربة من دمج حضارتهم في التقدم الذي يطبع القرن العشرين. وتعرض الخطاب الملكي لإنتاجية التعليم فلاحظ أن عدد المتخرجين من التعليم العالي لايشكل سوى 7٪ من عدد الذين يلتحقون بالتعليم أول مرة (السنة الأولى الإبتدائية) هذا في حين يمتص التعليم ربع الميزانية الوطنية تقريبا. وشبه جلالته التعليم في المغرب بكيس من القمح مثقوب يذهب به صاحبه الى المطحنة، وعندما يصل لايجد الا القليل. أما الباقي فقد تناثر في الطريق.

لم تنته المناظرة الى قرارات. لقد قامت معارضة شديدة ضد ما كانت تريده الحكومة من وراء هذه المناظرة وهو التراجع «المؤقت» عن المبادىء الوطنية الأربعة وبكيفية خاصة التعميم والتعريب، فانتهت المناظرة بدون قرارات. ومن الواضح أن ما حرك الحكومة إلى هذا الإتجاه، أو على الأقل ما بررت به تحركها، هو ارتفاع نفقات التعليم في إطار وضع اقتصادي صعب. لقد كانت ميزانية التعليم آنذاك (1970) نحو 4٪ من الدخل القومي الخام و25٪ من الميزانية العامة للدولة بينما

كانت سنة 1956 تساوي 6, 2٪ من الدخل القومي الخام و4, 13٪ من الميزانية العامة. وقد لوحظ آنذاك أن نفقات التعليم تزداد بوتائر أكبر من الزيادة التي تعرفها المداخيل الوطنية، وذلك منذ سنة 1960. لقد بلغت نسبة الزيادة فيها 115٪ في حين لم ترتفع نسبة الزيادة في الدخل الوطني الا بـ 72٪ خلال عشر سنوات. ومع ذلك فقد ظل عدد الأطفال الذين التحقوا بالمدارس الإبتدائية خلال هذه الفترة لايتعدى 50٪ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 7و14 سنة.

بعد تسجيل هذه الوقائع والملاحظات ننتقل الى منجزات المخطط الخماسي الذي كان يجري العمل به خلال الفترة التي نتحدث عنها (1968ـ1972). لقد تحققت مغربة التعليم الإبتدائي وتعريبه وتوحيده بصورة تكاد تكون شاملة. وهذا في الحقيقة ليس من المنجزات الخاصة بهذا المخطط وحده بل هو شيء تحقق تدريجيا وبتعثر خلال 18 سنة التي مرت على الإستقلال الى ذلك الحين. أما في مجال التعميم فقد ارتفع عدد أطفال الإبتدائي إلى 1.171.307 تلميذ سنة 71ـ1972 (مقابل 1.040.044 سنة 67ـ1968). وهذا يعني أن حجم التعليم الإبتدائي كان ينمو بمعدل 26.252 تلميذ في السنة. أما في التعليم الثانوي فقد ارتفع عدد التلاميذ إلى 284.376 سنة 71ـ1972 (مقابل 199.238 سنة 67ـ1968 أي بزيادة سنوية قدرها 9.155 تلميذ. وقد تم خلال هذا المخطط تعريب التاريخ والجغرافية والفلسفة بينما بقيت الرياضيات والعلوم تدرس بالفرنسية. هذا من جهة ومن جهة أخرى فصل التعليم التقني عن وزارة التعليم وأسند إلى الوزارات الأخرى كل حسب اختصاصها، فصار عمل وزارة التعليم في هذا المجال، مجال التكوين المتخصص، مقتصرا على ما تحتاجه هي من المعلمين والأساتذة. وفي هذا الإطار [illegible] عدة مراكز جهوية لتكوين أساتذة السلك الإعدادي كما تم تعديل النظام الأساسي للمدرسة العليا للأساتذة التي همشت لتصبح فيما بعد كلية التربية. أما التعليم العالي فقد ارتفع عدد طلابه إلى 18.877 طالبا سنة 71ـ1972 (مقابل 7.400 سنة 67ـ1968). أما ميزانية التعليم التي بلغت في السنة الأخيرة من المخطط ما يقرب من 24٪ من الميزانية العامة فقد كانت موزعة كما يلي 5, 43٪ للإبتدائي و5, 40٪ للثانوي و4, 12٪ للتعليم العالي و2, 3٪ للتعليم الأصلي.

ثلاث محددات وجهت السياسة التعليمية في المغرب منذ العدول عن اختيارات المخطط الخماسي الأول: الإمكانيات المالية، التقلبات السياسية، الخوف على المستقبل من «بطالة المثقفين». لقد اجتمعت هذه المحددات كلها سنة 1966 مما أدى إلى الإعلان عما سمي بـ «المذهب التعليمي الجديد» بعد حوادث الدار البيضاء (مارس 1965)، ذلك «المذهب» الذي لم يتردد في التصريح بضرورة «تضييق قاعدة التعليم من الأساس». غير أن المعارضة الشديدة التي لقيها هذا «المذهب» من مختلف الهيئات والأوساط قد جعلت تراجعات الحكومة تقف عند حدود معينة، الحدود التي كانت تفرضها الحالة المالية للبلاد في ظروف عرف الوضع الإقتصادي العام خلالها أزمة حقيقية. وسيأتي المخطط الخماسي الثالث 73ـ1977 في ظروف مختلفة، بعد أحداث سياسية وتحولات اقتصادية: بعد محاولتي الإنقلاب الفاشلتين (71 و1972) من جهة، وارتفاع أثمان الفوسفاط، المصدر الرئيسي للثروة الوطنية، من جهة أخرى، وكان ذلك من نتائج حرب أكتوبر 1973 كما هو معروف. لقد تغيرت المحددات، نسبيا، وستكون النتيجة تعديل نسبي كذلك في السياسة التعليمية.

— 6 —

يمكن القول بصفة إجمالية أن المخطط الخماسي 1973ـ1977 قد شذ عن المخططات السابقة له واللاحقة عليه، من حيث إنه كان ليس فقط ذا طموحات كبيرة، بل لأنه أيضا حقق طموحاته وتجاوز الكثير منها. وهكذا، فعلى العكس من المخططين السابقين، حدد هذا المخطط الجديد لنفسه «استراتيجية العمل لمعالجة أزمة التعليم» في نقطتين رئيسيتين: «وضع برنامج مستعجل [illegible] تنمية وإصلاح النظام الحالي على مختلف مستوياته، وتعبئة هيئات البحث التي بينها أمر تنمية الموارد البشرية قصد إعداد وتجربة ووضع الإصلاحات التربوية والإدارية والهيكلية التي تفرضها التنمية على المدى البعيد». وفي إطار هذه الإستراتيجية حدد المخطط لنفسه الإتجاهات والأهداف التالية:

في مجال التربية الأساسية، لاحظ أن إحصاء السكان الأخير أبرز وجود نسبة 76٪ من الأميين في صفوف الشعب المغربي [أسفر الإحصاء الذي أجري في

1971/9/20 عن أن سكان المغرب قد بلغ آنذاك 15.379.259 نسمة، و«لهذا سيقام بعمل وطني واسع النطاق في هذا المجال حيث أن محاربة الأمية يجب أن تنظم على مستوى كل إقليم ودائرة وجماعة بتعبئة الشبان خلال العطل الصيفية وتجنيد الكبار الذين يحسنون القراءة والكتابة، . . . وسيحدث مكتب وطني لمحاربة الأمية تسهر عليه وزارة التربية الوطنية، ويتألف من ممثلي مختلف المؤسسات العمومية والحرة، وتساعده في أعماله لجنة وزارية مسؤولة. . .».

وفي مجال التعليم الأولي أكد المخطط ضرورة العمل من أجل «توحيد عمل الكتاتيب القرآنية وتنظيمها وتطوير أساليبها بمساعدة السلطات المحلية استنادا الى ما تقدمه وزارة التربية الوطنية من توجيهات تربوية. . .».

وفي ميدان التعليم الإبتدائي اعتبر المخطط «تعميم التعليم الإبتدائي هدفا أوليا للدولة» وأكد أن «المدة الخماسية 1973-1977 تشكل المرحلة الأولى لبرنامج طويل الأمد يهدف الى تحقيق هذا الهدف [التعميم] حوالي سنة 1985». وتحقيقا لهذه الغاية قرر المخطط: رفع نسبة تسجيل الأطفال البالغين السابعة من عمرهم من 44٪ الى 52٪ خلال مدة المخطط. هذا من جهة، ومن جهة أخرى أكد المخطط على ضرورة العمل على التخفيف من الفروق القائمة بين البادية والمدن. ذلك أن مدارس المدن الإبتدائية تضم 828.000 تلميذ بينما لا تضم مدارس البادية والقرى سوى 388.000 تلميذ مع أن سكان البادية يشكلون نحو 65٪ من مجموع السكان.

وأكد المخطط على ضرورة «اتخاذ تدابير عاجلة في انتظار إصلاح شامل لنظام التعليم وهياكله، تدابير من نوع الحذف النهائي لأقسام «نصف حصة»، والتهيؤ للقضاء على أقسام التناوب في مدى 15 سنة على الأكثر. والعمل على التخفيف من نسبة التكرار، إذ ما زالت المدة الدراسية الفعلية في المدارس الإبتدائية تتراوح ما بين 7 و9 سنوات [بدلا من 5 سنوات القانونية]. ومن أجل مواجهة متطلبات الشروع في تنفيذ برنامج تعميم التعليم قرر المخطط بناء 5687 حجرة دراسية جديدة وفتح 960 مطعما مدرسيا جديدا وإنشاء 750 سريرا جديدا بالداخليات.

وقرر المخطط رفع حجم التعليم الإبتدائي بالتوسع في قبول الأطفال الجدد، وهكذا قرر رفع عدد الأطفال الجدد الذين سيسجلون في السنة الأولى الإبتدائية من

228.200 تلميذا سنة 1972ـ1973 الى 245.000 في السنة الموالية والى 262.000 في السنة التي بعدها، ثم الى 313.000 في السنة الأخيرة من المخطط [1977]. أما العدد الإجمالي للتعليم الإبتدائي فسيرتفع في هذه السنة نفسها إلى 1.477.300 [مقابل 1.216.007 تلميذا سنة 1972ـ1973]، بمعنى أن الزيادة السنوية في حجم الإبتدائي ستبلغ 52.260 تلميذ [مقابل 26.252 تلميذ في المخطط السابق].

أما بالنسبة للتعليم الثانوي فقد أكد المخطط على ضرورة فتح المجال لأكبر عدد ممكن من تلاميذ الإبتدائي لولوج المدارس الثانوية، وذلك بالزيادة في نسبة القبول في الثانوي بمقدار 12٪، الشيء الذي يعني رفع عدد الملتحقين الجدد بالمرحلة الإعدادية من الثانوي الى 107.700 تلميذ سنة 1977ـ1978 [مقابل 61.000 تلميذ سنة 1972ـ1973]، مما سيرفع العدد الإجمالي لتلاميذ المرحلة الإعدادية الى 491.000 عند نهاية المخطط. أما مجموع تلامذة الإعدادي والثانوي فقد توقع المخطط أن يرتفع من 304.286 سنة 1972ـ1973 الى 490.720 سنة 1977ـ1978 مع مضاعفة عدد المسجلين في الشعب العلمية والتقنية. وقد نص المخطط على توجيه التلاميذ نحو الشعب العلمية حسب النسب التالية: 40٪ نحو الشعب العلمية و20٪ نحو الشعب الأدبية و40٪ يكررون أو يلتحقون بمدارس التكوين المهني. كما ألح المخطط على ضرورة تحسين المردود المدرسي بالعمل على تخفيض نسبة التكرار من 13٪ الى 8٪ في السنة الأولى الإعدادية، ومن 15٪ الى 10٪ في السنة الثانية، ومن 33٪ الى 20٪ في السنة الثالثة، ومن 13٪ الى 8٪ في السنة الرابعة، ومن 35٪ الى 30٪ في السنة الخامسة [الأولى الثانوية] ومن 27٪ الى 22٪ في السادسة علمي. وعلى هذا الأساس توقع المخطط أن يرتفع عدد المتخرجين في السنة السابعة، باكالوريا ودبلوم تقني الى 15.080 سنة 1977 [بدلا من 6.110 سنة 1973].

أما بالنسبة للتعليم العالي فقد قدر المخطط عدد طلابه سنة 1972ـ1973، سنة اعداد المخطط، بنحو 15.000 [كان الرقم الفعلي هو 19.606 طالبا] وتوقع أن يرتفع هذا العدد الى نحو 100.000 طالب سنة 1990، [وهو تقدير متواضع جدا. لقد حدثت طفرة لم يتوقعها العاملون في مصلحة التخطيط، ذلك أن عدد

طلاب التعليم العالي بالمغرب بلغ 139.235 طالبا سنة 1986ـ1987، أضف الى ذلك نحو 15.000 طالب يدرسون في الخارج وفي فرنسا خاصة ـ أنظر لاحقا]، وتجنبا لتراكم الطلبة في الرباط وفاس أكد المخطط على ضرورة إنشاء جامعات في مختلف الأقاليم [المحافظات].

وبالنسبة لتكوين الأطر أكد المخطط على وجوب العمل من أجل التخفيض من عدد المعلمين الإضافيين وتعويضهم بالمعلمين الرسميين، وذلك بتكوين 8.378 معلما خلال مدة المخطط. هذا بالنسبة للإبتدائي، أما بالنسبة للثانوي [بما فيه الإعدادي] الذي كان يضم 14.045 أستاذا سنة 1972ـ1973، منهم 6.273 أجنبيا فقد قرر المخطط فتح مراكز جهوية لتكوين الأساتذة متوقعا أن تتم مغربة السلك الأول من الثانوي [الإعدادي] في أجل أقصاه عام 1980.

تلك كانت بصورة إجمالية طموحات هذا المخطط، أما منجزاته فقد جاءت أكبر من طموحاته وتوقعاته كما تدل على ذلك الإحصائيات التالية:

— في التعليم الإبتدائي العمومي بلغت الزيادة في العدد الإجمالي للتلاميذ المقبولين 293.100 تلميذا [مقابل 261.300 وهو الرقم الذي كان يطمح إليه المخطط]. وهكذا ارتفع عدد تلاميذ الإبتدائي من 1.216.006 تلميذا سنة 1972 ـ1973 الى 1.741.155 تلميذا [كان المخطط يطمح الى بلوغ أقل من ذلك: 1.477.300]، وبذلك ارتفعت نسبة التمدرس في صفوف البالغين 7 سنوات من 42٪ سنة 1972ـ1973 الى حوالي 56٪ سنة 1977ـ1978 [كان المخطط يطمح فقط الى بلوغ نسبة 52٪]، وانخفض عدد المنقطعين عن الدراسة قبل السنة الإبتدائية الأخيرة [الخامسة] من 67.700 تلميذ سنة 1972 الى 40.600 تلميذ سنة 1976، ولأول مرة سجلت زيادة ملموسة في عدد المدرسين بالبادية، وفي نسبة الفتيات.

— أما في التعليم الثانوي فقد تحققت زيادة قدرها 234.100 تلميذ ترجع إلى رفع نسبة الزيادة في القبول في السنة الأولى الإعدادية بمقدار 12٪. وهكذا تطورت أعداد تلامذة الإعدادي والثانوي من 304.276 تلميذ سنة 1972ـ1973 إلى 538.413 سنة 1977ـ1978 [كان المخطط يطمح فقط الى رقم 490.720]. أما الحاصلون على الباكالوريا فقد ارتفع عددهم من 6.965 الى 16.639 في السنة

النهائية من المخطط، فبلغ بذلك مجموع الحاصلين على الباكالوريا خلال مدة المخطط 58.823 طالبا وبإضافة الحاصلين على الدبلوم التقني يرتفع هذا العدد الى 62.241.

وبالنسبة لتكوين الأطر، فاقت النتائج التوقعات فارتفع عدد المتخرجين من المدارس الجهوية للمعلمين من 2.622 معلم سنة 1972_1973 الى 7.341 معلما سنة 1977_1978، وهكذا ارتفعت نسبة المعلمين الرسميين والمدربين الى 85,3٪. وبالنسبة للتعليم الثانوي ارتفع عدد المراكز التربوية لتكوين الأساتذة فبلغ 14 مركزا وتم تكوين 11.177 أستاذا خلال مدة المخطط.

ولم يكن من الممكن تحقيق هذه النتائج الباهرة، سواء في الإبتدائي أو في الثانوي بدون الرفع من الإعتمادات المالية. وهنا أيضا كانت الاعتمادات الفعلية أكبر من التوقعات، وهكذا بلغت اعتمادات التجهيز في الإبتدائي 763 مليون درهم، أي أكثر من ضعف ما كان مقررا. ونفس الشيء عرفه الثانوي. وعلى العموم ارتفعت مخصصات التجهيز في الإبتدائي والثانوي بسلكيه الى 2.325 مليون درهم، أي بزيادة 80٪ بالنسبة لتوقعات المخطط [لنذكر هنا بالطفرة التي عرفتها أسعار الفوسفاط، مثلها مثل أسعار البترول، في أعقاب حرب 1973].

أما التعليم العالي فقد عرف عدد طلابه ارتفاعا إجماليا يقدر بـ 182٪ فيما بين سنة 1972 وسنة 1977. لقد توقع المخطط أن يتراوح عدد طلاب التعليم العالي خلال هذه الفترة ما بين 12.000 و15.000 طالب، فجاءت النتائج الفعلية أكثر من ذلك كثيرا كما يتجلى من المعطيات التالية: في سنة 1972_1973 كان مجموع الطلاب الجامعيين في المغرب يبلغ 20.237 طالبا وفي الخارج 2.972. أما في سنة 1977_1978 فقد ارتفع هذا العدد الى 53.628 طالبا جامعيا في المغرب و12.000 في الخارج. وارتفعت نسبة الإلتحاق بالكليات العلمية من 19٪ من مجموع الطلاب سنة 1972 الى 23٪ سنة 1977. أما الخريجون الجامعيون فقد بلغ عددهم 2.598 سنة 1977 مقابل 1.223 سنة 1973، وتخرج في مدة المخطط 9.315 طالبا من مختلف المعاهد والكليات. كما ارتفع عدد المغاربة في هيئة التدريس فبلغ 913 أستاذا مغربيا [مقابل 573 أجنبيا، معظمهم فرنسيون]. وارتفعت منح التعليم العالي من 3,29 مليون درهم سنة 1972 الى 62 مليون

درهم سنة 1977، وارتفع عدد الممنوحين من 10.097 سنة 1973 الى 29.408 سنة 1976. لنضف أخيرا، وليس آخرا، الشروع في تحقيق اللامركزية في التعليم الجامعي بفتح جامعات جهوية، في مراكش ووجدة، إضافة الى الرباط وفاس والبيضاء.

توقعات طموحة ونتائج أكبر منها. واضح أن هذه «الطفرة» لا يمكن تفسيرها بغير الظروف الموضوعية التي حركت الإرادة السياسية عند تهييء المخطط سنة 1971-1972 [الأحداث السياسية التي تتمثل في محاولتي الإنقلاب الفاشل] أولا، ثم مكنتها ثانيا من الوسائل المالية [ارتفاع سعر الفوسفاط]. غير أن هذه الوسائل المالية سرعان ما تراجع زخمها ليعود المغرب الى حالة «الضائقة» التي كانت سائدة قبل الطفرة الفوسفاتية، وسينعكس ذلك بسرعة على المخطط التالي شكلا ومضمونا.

— 7 —

فمن حيث الشكل وقع الاختيار على مخطط ثلاثي 1978-1980 بدل الخماسي. وقد اصبح هذا تقليدا في المغرب: فكلما كانت هناك ضائقة اقتصادية خفضت سنوات المخطط الى ثلاثة بدل خمسة، بل لقد حدث ان جمد التخطيط سنة أو سنتين من اجل «التأمل»، لان الامكانيات «لم تكن تسمح» بالتخطيط... اما من حيث المضمون فلقد كان هذا المخطط الثلاثي متواضعا في طموحاته وتوقعاته، فجاءت نتائجه اكثر «تواضعا». وهكذا يستعيد هذا المخطط الكلام عن الالتزام بالمبادىء الاربعة ليعلن ان وزارة التعليم «ستتابع عملها من اجل اتمام تعميم التعليم، بمعنى توفير اسبابه للاطفال البالغين سن التمدرس، والتقليل من الفوارق الموجودة بين الحواضر والبوادي في هذا الميدان». ويتحدث المخطط عن «الاصالة» بدل «التوحيد» فيؤكد على كون الوزارة «ستقوم بمواصلة ارساء قواعد التربية والتعليم على العقيدة الاسلامية والانسية المغربية والقيم الروحية والاخلاقية ليتسنى طبع الاجيال الصاعدة بطابع الاصالة المغربية». ويقرر المخطط بشأن التعريب ان الوزارة عازمة كل العزم على تتميم التعريب في اقرب الآجال «وعلى» تعزيز تعليم اللغات الأجنبية وبالخصوص اللغة الفرنسية التي ستظل إجبارية. وبشأن المغربة يؤكد

المخطط أن مغربة أطر السلك الأول من الثانوي (الإعدادي) «وستصبح شاملة في الدخول المدرسي لسنة 1979ـ1980 وسيشرع ابتداء من الدخول المدرسي 1978ـ1979 في تطبيق مخطط شامل لتكوين أساتذة السلك الثاني بقصد تغطية الحاجيات الجديدة وتعويض الاساتذة الأجانب»... هذا عن برنامج المخطط وأهدافه، أما نتائجه فيمكن إجمالها في المعطيات التالية:

بخصوص التعليم الإبتدائي توقع المخطط أن تبلغ الأعداد الإجمالية للتلاميذ في سنوات 1978ـ1980 الأرقام التالية على التوالي: 1.877.000 ثم 2.017.000 ثم 2.165.600، وكانت النتيجة الفعلية أكثر تواضعا من هذه الأرقام: 1.857.395 ثم 1.982.760 ثم 2.106.832، بمعنى أن نسبة التوقع قد تحققت بـ 99٪ ثم 98٪ ثم 97٪. وهكذا فبالنسبة للأطفال الجدد البالغين 7 سنوات تم تسجيل 339.081 طفلا سنة 1978 ـ 1979، و363.596 سنة 1979ـ1980 و379.639 طفلا سنة 1980ـ1981، أي بزيادة سنوية في عدد المقبولين الجدد معدلها نحو 25.000 طفل، وهو رقم أقل من نصف الزيادة السنوية في الأطفال البالغين 7 سنوات. أما نسبة التمدرس في هذه الفئة من الأطفال فقد بقيت في حدود 65٪ سنة 1980ـ1981.

وقد يكون من المفيد هنا القيام بإطلالة سريعة على حالة التسرب أو «الضياع» بالتعليم الإبتدائي المغربي. لقد أكدت الإحصائيات الرسمية أنه من بين 1000 تلميذ يدخلون المدرسة الإبتدائية في سنة ما فإن 79،2٪ منهم يقضون بالمدرسة أكثر من خمس سنوات، وهي المدة القانونية، و21٪ منهم يغادرون المدرسة قبل وصولهم السنة الخامسة، و16،6٪ ينقطعون عن الدراسة قبل السنة الرابعة. هذا بينما يكرر 50٪ السنة الخامسة الإبتدائية ويغادر المدرسة إلى الشارع 17٪، ولا ينتقل إلى السنة الأولى الإعدادية سوى نسبة 33٪. وهذه التسربات تجعل تكلفة التلميذ في المدرسة الإبتدائية 6،8 سنوات بدل 5 القانونية.

اما بالنسبة للتعليم الثانوي فقد جاءت النتائج قريبة من التوقعات. وهكذا إلتحق بالسنة الإعدادية الأولى 117.450 تلميذا سنة 1978ـ1979، و127.104 سنة 1979 ـ 1980، و137.956 سنة 1980ـ1981. والتحق بالسنة الخامسة ثانوي (بعد أربع سنوات إعدادية) خلال سنوات المخطط على

التوالي: 56.886 تلميذا و67.554 تلميذا ثم 74.632 تلميذا فبلغ مجموع تلامذة الإعدادي والثانوي 754.316 تلميذا سنة 1980ـ1981 (مقابل 605.076 تلميذا سنة 1978ـ1979). وتجدر الإشارة هنا إلى أن نسبة تلامذة الشعبة التقنية إلى المجموع العام من تلامذة الثانوي بسلكيه لم تتجاوز 8٪ خلال سنوات المخطط. أما بخصوص التسرب فقد سجلت الإحصائيات المعطيات التالية: من كل 1.000 تلميذ يلتحقون بالسنة الأولى الإعدادية: 5،14٪ يغادرون المدرسة قبل إتمام المرحلة الإعدادية (أربع سنوات)، و 60٪ لا ينهون هذه المرحلة إلا بعد تكرار سنة أو سنتين، و7،23٪ يغادرون المدرسة من السلك الثاني الثانوي قبل إنهائه (ثلاث سنوات) و50٪ لاينهون هذه المرحلة إلا بعد تكرار سنة أو سنتين وهكذا يكلف التلميذ في الإعدادي 28،5 سنوات بدل اربع سنوات القانونية، و 17،4 سنوات في الثانوي بدل ثلاثة.

اما التعليم العالي فقد عرف خلال سنوات المخطط نموا سنويا بمعدل 18٪. ويمثل طلبة جامعة محمد الخامس بالرباط نسبة 40٪ من مجموع الطلبة الجامعيين بالمغرب خلال سنوات المخطط، وقد بلغ عددهم 91.893 طالبا سنة 1980ـ1981 (مقابل 67.071 طالبا سنة 1977ـ1978)، بينما ارتفع عدد الطلبة المغاربة في الخارج إلى 23.100 طالبا سنة 1979ـ1980 (بدل 13.228 طالبا سنة 1977ـ1978). وبلغ عدد الحاصلين على الباكالوريا سنوات 1977ـ1978: 16.718، وسجل بالجامعات المغربية 16.872 طالبا. أما في السنة التالية 80ـ1981 فقد بلغ عدد الحاصلين على الباكالوريا 28.828 شابا وسجل بالجامعات المغربية 27.785 طالبا جديدا. أما توزع الطلبة حسب الشعب فكان كما يلي خلال سنوات المخطط: ما بين 76٪ و79٪ في الآداب والحقوق، والباقي في الشعب العلمية والتقنية. أما بالنسبة للإنتقال والتكرار والإنقطاع داخل الجامعات المغربية فكانت الصورة كما يلي: تراوحت نسبة التكرار في السنوات الجامعية (الأولى والثانية والثالثة) خلال مدة المخطط ما بين 33٪ و38٪ بكلية الآداب وما بين 28٪ و 44٪ بكلية الحقوق وما بين 15٪ و 26٪ بكلية الطب (يتم الإلتحاق بها بمباراة) وما بين 30٪ و33٪ في كلية العلوم. اما نسبة الإنقطاع فقد تراوحت في السنة الجامعية الأولى ما بين 20٪ في الآداب و30٪ في الحقوق و11٪ في الطب و35٪ في العلوم

(بعضهم يتقدم ثانية لمباراة كلية الطب) بينما انخفضت هذه النسبة في السنة الجامعية الثانية، وفي الكليات المذكورة إلى 2٪ و0٪ و2٪ و 14٪ على التوالي. أما عدد المجازين خلال مدة المخطط فقد بلغ 3.708 مجازا في الآداب و893.8 في الحقوق و992 في العلوم و714 في الطب و280 في الهندسة. أما الحاصلون على دبلوم الدراسات العليا (الماجستير) فقد ارتفع عددهم من 68 طالبا سنة 77ـ1978 إلى 96 في السنة الموالية، كما منحت 21 دكتوراه الدولة في سنتي 1978ـ1979، من بينها ثلاثة في العلوم الدقيقة.

أما عن التأطير الجامعي فقد ارتفع عدد الأساتذة الجامعيين بمعدل 16٪ سنويا خلال مدة المخطط، وبلغت نسبة الأساتذة الدائمين منهم 85٪ سنة 79ـ1980، إذ بلغ عددهم 1.441 مغربيا و738 أجنبيا. بينما بلغ عدد غير الدائمين من المغاربة 298 ومن الأجانب 84. وبالجملة بلغ عدد الأساتذة المغاربة في الجامعات المغربية 1.739 أستاذا مقابل 822 أجنبيا (أغلبيتهم الساحقة من الفرنسيين) وهكذا تكون نسبة المغاربة قد ارتفعت خلال سنوات المخطط من 61٪ إلى 68٪. وعلى الرغم من هذا التحسن على صعيد المغربة في المستوى الجامعي فإن التأطير بقي في حدود 45 طالبا لكل أستاذ كمعدل عام، ويرتفع هذا المعدل إلى 92 طالبا لكل أستاذ في كلية الحقوق و46 في كلية الآداب وإلى مابين 17 و27 في كلية العلوم وما بين 13 و30 في كلية الطب.

لنقل كلمة أخيرة عن المنح والأحياء الجامعية: لقد كان عدد الطلبة الممنوحين خلال العام الدراسي 1977ـ1978 يبلغ 37.207 طالبا منهم 4.943 في الخارج (منهم بفرنسا وحدها 3.740)، وارتفع هذا العدد في العام الدراسي 79ـ1980 إلى 62.056 طالبا ممنوحا منهم 15.003 في الخارج (بفرنسا وحدها 11.446). أما عن الطاقة الإيوائية للأحياء الجامعية المغربية فقد ارتفعت من 7.500 سرير سنة 77ـ1978 إلى 12.000 سرير سنة 79ـ1980. غير أن هذه الطاقة الإيوائية لم تكن تغطي في الواقع سوى 24٪ من الطلبات.

بعد هذه الوقفة التي أطللنا خلالها على حالة التعليم في المغرب وحياته الداخلية بعد مرور ربع قرن على حصول هذا البلد على استقلاله ننتقل الآن إلى المخطط الأخير 1981ـ1985.

ينطلق هذا المخطط الخماسي من نظرة نقدية لوضعية التعليم في المغرب كما كانت سنة 1980، السنة الأخيرة من المخطط الثلاثي الذي تحدثنا عنه قبل. وهكذا نقرأ في مقدمته الإنتقادات التالية: «تتسم حاليا وضعية نظام التعليم بمظاهر سلبية يتحتم تحليلها من أجل إبراز المعطيات الأساسية لوضع التوجيهات في هذا الميدان وتتجلى هذه المظاهر في...بقاء 35٪ من الأطفال البالغين 7 سنوات و53٪ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 7و14 سنة خارج المدرسة...المدارس الحرة لا تساهم إلا بنسبة ضئيلة جدا في مجهود التمدرس حيث أن أعمالها هامشية وتستهدف في الغالب أغراضا تجارية تستفيد منها فئات قليلة من المحظوظين... تغلغل المدرسة في الوسط القروي لم يسمح إلا بتمدرس 29٪ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 7ـ14 سنة عام 79ـ1980، مقابل 67٪ في الوسط الحضري... تميز حركة الإعداد المدرسية بتسرب وهدر كبيرين والتي تتم بطابع انتقائي خصوصا في مستوى السنة الخامسة من الإبتدائي (الأخيرة) حيث يرتبط، في غالب الاحيان، انتقال التلاميذ إلى الثانوي (الإعدادي) بالطاقة الإستيعابية للمؤسسات في كل إقليم (محافظة) على حدة. وبصفة عامة فإن الهرم التعليمي يعرف اختناقات بين مختلف مستوياته مما يترتب عنه اكتظاظ الأقسام النهائية... ضعف التكوين التقني، حيث أن نسبة التلاميذ في الشعب التقنية تقل من 5٪. هذا فضلا عن انعدام أي ربط بين التعليم العام ومنافذ التكوين المهني والمختص... صعوبة اندماج الجامعات الوطنية في المحيط الإجتماعي والإقتصادي... عدم قدرة الجامعات الوطنية على استيعاب حملة الباكالوريا لأسباب منها من جهة ضعف التجهيز الجامعي ومن جهة أخرى ركود الأعداد خصوصا على مستوى السنوات الأولى لمختلف الكليات من جراء هزالة نسبة النجاح...».

بعد هذه المقدمة النقدية ينتقل المخطط إلى تسطير «التوجهات والأهداف» فيؤكد أن «المبادىء الجوهرية المتمثلة في التعميم والمغربة والتعريب والتي وجهت دائما السياسة الوطنية في ميدان التربية ستبقى أساسا لبرمجة الأهداف والوسائل في مخططات التربية. وهكذا فبعد التأكيد على ضرورة إصلاح النظام التربوي بالعمل

على «التحديد البيداغوجي لمحتوى التعليم» و«القضاء على جميع العناصر» المعرقلة للزيادة في «طاقات الإستقبال للمؤسسات المدرسية» والعمل على «تلاؤم التعليم المدرسي والجامعي مع متطلبات التكوين. . . والكفاءات والمؤهلات التي يستلزمها سوق العمل». . . بعد التأكيد على هذه «الضرورات» ينتقل المخطط إلى عرض توقعاته وطموحاته فيقرر، بالنسبة للإبتدائي متابعة عملية التمدرس ويلاحظ أن العدد الإجمالي للأطفال البالغين سن الدراسة (7 سنوات) والذين كان عددهم يبلغ 612.000 سنة 1980 سيصبحون 677.000 سنة 1985 و782.000 سنة 1990، وبالتالي فإنه من الضروري أن تدعم وتيرة نمو أعداد التلاميذ الممدرسين لتحقيق تعميم التمدرس في هذه الفئة من الأطفال سنة 1991ـ1992. وفي هذا الإطار يطمح المخطط إلى رفع نسبة المسجلين الجدد في السنة الأولى الإبتدائية بـ 8٪ كي تنتقل نسبة التمدرس من 69٪ سنة 1981 إلى 82٪ سنة 1985 (الأطفال البالغون 7 سنوات). وعلى هذا الأساس توقع المخطط أن يرتفع عدد المسجلين الجدد إلى 423.786 طفلا في سنته الأولى و456.675 في سنته الثانية. . . و569.875 في سنته الخامسة، وبذلك تبلغ الأعداد الإجمالية في الإبتدائي 2.294.985 تلميذا سنة 81ـ1982 و3.083.037 تلميذا سنة 65ـ1966.

أما بالنسبة للإعدادي والثانوي فإن المخطط يقرر مواصلة المغربة في جميع التخصصات في السلك الثاني (بعد أن تم تقريبا مغربة أساتذة السلك الأول: الإعدادي) كما يؤكد على ضرورة إصلاح وتجديد وتنمية التعليم التقني. ويقرر المخطط الرفع من فرص الإلتحاق بالإعدادي ملاحظا أن نسبة الإنتقال من الإبتدائي إلى الإعدادي قد استقرت في 33٪ خلال النصف الثاني من السبعينات ولذلك يطمح إلى رفعها إلى 35٪ على الأقل. أما بالنسبة للإنتقال من الإبتدائي إلى الثانوي الذي سجل معدل 62٪ في سنوات 78ـ1980 فيطمح المخطط إلى رفعها إلى 64٪، كما يطمح إلى العمل على تخفيض التكلفة الزمنية التي تصل إلى 19،4 سنة لكل تلميذ بدل 12 سنة (إبتدائي وإعدادي وثانوي). وعلى هذا الأساس يتوقع المخطط أن ترتفع نسبة الإنتقال من الإبتدائي إلى الثانوي إلى 34٪ سنة 81ـ1982 وإلى 35٪ سنة 85ـ1986 بحيث يرتفع عدد المسجلين الجدد في السنة الأولى الإعدادية من 145.900 تلميذ سنة 81ـ1982 إلى 200.241 سنة 85ـ1986 مما سيرفع

تلميذا سنة 1986ـ1987 بعد أن كان في حدود 24، 37 سنة 81ـ1982، كما انخفضت كلفة التلميذ الواحد من 24, 8 سنة 81ـ1982 إلى 22, 7 سنة 85ـ1986، وهذا راجع إلى إنخفاض نسبة التكرار في مختلف السنوات الإبتدائية.

أما بالنسبة للسلك الإعدادي فقد حقق المخطط توقعاته على صعيد الأعداد مع بعض الزيادة. وهكذا ارتفع عدد المسجلين الجدد في السنة الإعدادية الأولى عام 85ـ1986 إلى 219.601 تلميذا (مقابل 200.242 المقررة). أما الأعداد الإجمالية للمرحلة الإعدادية فقد بلغت 802.836 تلميذا (مقابل 782.204 تلميذا المقررة). أما بالنسبة للتكرار فقد حصل تحسن ملموس كما قلنا، باستثناء السنة الرابعة إعدادي التي تضخم فيها عدد المكررين فانتقل من 27٪ إلى 42٪ إلى 81٪ بين 1982 و1985، ونتيجة لذلك ارتفعت تكلفة التلميذ الواحد من 20 ، 5 سنوات إلى 64 ، 5 سنوات (بدل 4 القانونية). وشهد السلك الثاني الثانوي نتائج مماثلة من حيث الكم. وهكذا ارتفع عدد المسجلين الجدد إلى 108.032 تلميذا بدل 106.297 تلميذا المقررة) وارتفع العدد الإجمالي لتلامذة هذا السلك إلى 310.178 تلميذا (بدل 305.504 المقررة)، وهكذا بلغت نسبة النمو 26،7٪ سنويا. أما نسبة التكرار في هذا السلك فقد انخفضت في السنتين الأوليين وارتفعت في السنة الثالثة (سنة الباكالوريا من 5،38٪ إلى 02،42٪ وبذلك انخفضت نسبة النجاح في الباكالوريا من 84،42٪ سنة 80ـ1981 إلى 01, 30٪ سنة 1985ـ1986 مما جعل التكلفة الزمنية للتلميذ في هذا السلك 71،4 سنوات عوض ثلاثة.

أما بالنسبة للتعليم العالي فقد ارتفع عدد الطلبة المسجلين الجدد من 31.219 سنة 80ـ1981 إلى 43.109 سنة 86ـ1987، أي بزيادة 30٪. ومن مقارنة أعداد الطلاب في مختلف الكليات يتبين أن الدراسات الأدبية ما زالت تستقطب 27, 40٪ من مجموع الطلبة الجدد. ومع ذلك فقد تضاعف عدد الطلبة الذين توجهوا إلى الدراسات العلمية إذ إنتقل من 7.394 طالبا سنة 81ـ1982 إلى 16.898 سنة 86ـ1987 أي بزيادة إجمالية فاقت 128٪. أما بالنسبة للعدد الإجمالي للطلبة فقد قفز من 86.832 طالبا سنة 81ـ1982 إلى 139.235 سنة 86ـ1987 أي بزيادة 41, 60٪ (كانت التوقعات أعلى بكثير: راجع أعلاه).

والجدير بالإشارة هنا أن عدد الطلبة في السنة الأولى الجامعية يمثلون 81, 50٪ من مجموع الطلبة سنة 86ـ1987 إذ بلغ عددهم في هذه السنة 70.771 طالبا. هذا ويتوزع الطلبة الجامعيون في المغرب في مختلف الكليات، خلال 86ـ1987، حسب النسب التالية: كليات جامعة القرويين (الشريعة، اللغة العربية، أصول الدين): 69, 4٪، الآداب 70, 40٪، الحقوق 08, 20٪، العلوم 91, 28٪، الطب 96, 4٪. الهندسة 63, 0٪، التربية 03, 0٪، ولابد من الإشارة هنا إلى أن كليتي الطب (بالرباط والدار البيضاء) والمدرسة المحمدية للمهندسين (الرباط) تقبل عددا محدودا ثابتا من الطلبة بواسطة مباراة (بالنسبة للطب تقرر أن لا يزيد عدد طلاب السنة الأولى على 400 طالب في كل كلية، وبذلك يتوقف عدد الطلاب الجدد على عدد الأماكن الشاغرة، أي الأماكن التي شغرت بانتقال أصحابها إلى السنة الثانية. هذا بالنسبة للطب العام، أما بالنسبة لطب الأسنان فالعدد المقرر في السنة الأولى هو 100 في كل كلية من الكليتين. هذا ويبدو أن نسبة النجاح في السنة الأخيرة للطب قد ثبتت في 200 متخرج في الكليتين معا).

لنختم هذا العرض حول التعليم الجامعي بالمغرب بالإشارة إلى أن جامعة محمد الخامس بالرباط وجامعة الحسن الثاني بالبيضاء مازالتا تستقطبان نسبة كبيرة من العدد الإجمالي من الطلبة، وذلك على الرغم من إعتماد اللامركزية في هذا المجال. على أنه يبدو أن توزع الطلبة على الجامعات المغربية الستة (الرباط، الدار البيضاء، فاس، وجدة، مراكش، تطوان) سيعرف نوعا من التوازن في المستقبل. لقد انخفضت نسبة المسجلين الجدد بجامعة محمد الخامس بالرباط من 40٪ سنة 1980ـ1981 الى 85, 16٪ سنة 1986، من مجموع المسجلين الجدد، بينما ارتفعت نفس النسبة إلى 26٪ في جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء. أما جامعة القاضي عياض بمراكش فقد ارتفع عدد المسجلين بها من 4.770 طالبا جديدا سنة 81ـ1982 الى 6.949 طالبا سنة 86ـ1987، أي بزيادة 60, 45٪ وأصبح بذلك المسجلون الجدد بهذه الجامعة يمثلون 15٪ من مجموع الطلبة الجدد. وبكيفية عامة كان توزع الطلبة الجدد على الجامعات المغربية سنة 86ـ1987 كما يلي: جامعة القرويين 62, 3٪، جامعة محمد الخامس بالرباط 05, 16٪، جامعة الحسن الثاني

بالدار البيضاء 83, 26٪، جامعة القاضي عياض بمراكش 12, 16٪، جامعة محمد بن عبد الله بفاس 13, 26٪، جامعة محمد الأول بوجدة 45, 10٪.

تلك كانت نتائج المخطط الخماسي 1981-1985 بالنسبة لتوقعاته. وعلينا أن ننظر الآن الى نتائج هذا المخطط من خلال العوامل المستجدة التي حالت دون تحقيق طموحاته.

كانت فترة المخطط الخماسي ذاك فترة ضائقة اقتصادية ناتجة عن عوامل رئيسية ثلاثة:

1) الجفاف القاسي الذي غطى الفترة كلها تقريبا وبكيفية خاصة سنوات 1983-1984-1985 (والمغرب بلد فلاحي قبل كل شيء).

2) ارتفاع أسعار البترول وسعر الدولار (والمغرب يستورد كل حاجاته تقريبا من البترول).

3) نفقات الدفاع عن الأقاليم الصحراوية المسترجعة... وكنتيجة مباشرة لهذه العوامل ارتفع حجم الدين الخارجي للمغرب فدخل في متهات «جدولة الديون» وشروط صندوق النقد الدولي، ومنها التخفيض من نفقات الخدمات الإجتماعية وعلى رأسها التعليم.

وهكذا وابتداء من 1983 دشنت سياسة التراجع عن أهداف المخطط في مجال التمدرس فانخفض عدد المسجلين الجدد في السنة الإبتدائية الأولى بنسبة 62, 29٪ سنة 83-1984 وبنسبة 98, 42٪ سنة 84-1985 وبنسبة 43, 21 ٪ سنة 85-1986 عما كان قد قرره المخطط. ليس هذا وحسب بل ان التحسن الذي لاحظناه قبل في نسبة التأطير في الإبتدائي (26 تلميذا للمعلم) انما يرجع في الحقيقة الى انخفاض حجم الإبتدائي إذ نزل من 2.400.000 سنة 83-1984 الى 2.200.000 سنة 1984-1985 بسبب انخفاض عدد المقبولين الجدد في السنة الإبتدائية الأولى من 529.607 المقررة في المخطط الى 302.240 المسجلة فعلا في السنة المذكورة، وأيضا بـ «فضل» حملة الطرد الجماعي التي مست أكثر من 312.000 تلميذ طردوا من المدارس الإبتدائية في السنة نفسها بدعوى كبر السن أو تكرار السنة أكثر من مرة... الخ. كل ذلك حدث تحت ضغط شروط صندوق

النقد الدولي الذي أصبحت السياسة التعليمية في المغرب، والسياسة الإقتصادية والاجتماعية عموما، خاضعة لـ «نصائحه».

كان ذلك على صعيد التعليم الإبتدائي، أما على صعيد الإعدادي والثانوي فقد شهد المخطط، أعني مدته الزمنية عملية جديدة لم تكن تدخل في توقعاته: انها عملية صرف اعداد كبيرة من تلاميذ المرحلة الإعدادية الى التعليم المهني في إطار «برنامج واسع النطاق» قفز بعدد التلاميذ في مؤسسات التكوين المهني من 31.480 تلميذا سنة 1981 الى 73.946 سنة 1986، وقد بلغ عدد المكونين في الفترة نفسها 113.081 شابا (أنشيء 27 معهدا للتكنولوجيا التطبيقية و30 مؤسسة للتكوين المهني و10 مراكز للتأهيل المهني)، وكان ذلك بهدف التخفيف من حجم الاعداد التي تطرق أبواب الجامعة والمعاهد العليا. غير أن الضائقة الاقتصادية المسترسلة جعلت من الصعب على هؤلاء المكونين مهنيا الحصول على عمل. على أن ذلك لم يمنع من ارتفاع أعداد الطلاب في الجامعات والمعاهد العليا مما أدى الى تزايد أعداد الخريجين. وهكذا قفز عدد الناجحين في امتحان الباكالوريا (الثقافة العامة) من 36.034 سنة 1982 الى 43.188 سنة 1986 الى أزيد من 56.000 سنة 1987. أما الخريجون الجامعيون فقد قفز عددهم من 6.100 سنة 1982-81 الى 9.430 سنة 1986-85، وبلغ العدد الإجمالي للخريجين الجامعيين خلال فترة المخطط 39.567 خريجا. وإذا عرفنا أن الدولة قد اضطرت، تحت ضغط الضائقة الإقتصادية ونصائح الصندوق الدولي، الى تقليص عدد الوظائف المستحدثة كل سنة في مجموع القطاع العام الى معدل 20.000 وظيف (يخصص جلها للداخلية والدفاع والأمن) أدركنا مدى استفحال ظاهرة «بطالة الخريجين» التي يعاني منها مغرب الثمانينات معاناة جدية وخطيرة

— 9 —

كان ذلك عن العوامل التي تدخلت فغيرت «مسار» المخطط الخماسي الذي نحن بصدده (1981-1985) فما هو يا ترى مفعول هذه العوامل نفسها في المخطط الذي ستتلوه؟.

لنبادر الى القول أن ثقل الضائقة الاقتصادية التي عاشها المغرب في النصف الأول من الثمانينات ـ ومازال يعيش امتداداتها ـ قد جعلت الدولة تحجم عن المغامرة بمخطط جديد فمرت سنتا 1986 و1987، وهكذا، بدون مخطط، ثم أعقبهما مخطط خماسي آخر 1988ـ1992 سمي بـ «مخطط المسار». فما هي يا ترى طموحات هذا المخطط الجديد؟

والواقع أن هذا المخطط لا يحمل طموحات، فهو يقول عن نفسه أنه «لن يكون مخطط تنمية بالمعنى المصطلح عليه، بل مسارا ينبغي تحليل محاوره الرئيسية...» ويبرر العدول عن فكرة المخطط بالمعنى «التقليدي» للكلمة بكون «بلادنا كبقية البلدان المتفتحة على الخارج جد حساسة لتغيرات المحيط الاقتصادي العالمي» تلك التغيرات التي اتسمت بـ «تباطؤ نمو المبادلات الدولية وتزايد النسياسة الحمائية للدول المصنعة وتدهور الأرقام القياسية للمبادلات تبعا لانخفاظ الأسعار الدولية للمواد الأساسية، وارتفاع معدل صرف الدولار لغاية أكتوبر 1985... وارتفاع كبير في معدلات الفائدة...» مما أدى، في الدول غير المنتجة للنفط كالمغرب الى «تفاقم مديونيتها الخارجية» وقيام صعوبات أمام الحصول على «قروض جديدة من الأسواق المالية الدولية». «واقتصادنا الذي لم يسلم من انعكاسات هذه الظرفية الاقتصادية السيئة تأثر، علاوة على ذلك، بجفاف استثنائي طيلة عدة سنوات، الشيء الذي كانت له آثار وخيمة ليس فقط على القطاع الفلاحي والعالم القروي بل أيضا على التوازنات الرئيسية وعلى مجمل القطاعات الإنتاجية الوطنية»... والنتيجة: «ان الصعوبات الإقتصادية والمالية الحالية والتحولات التكنولوجية والعلمية الجارية توضح بأن نظام التخطيط التقليدي لم يعد قادرا على مسايرة المعطيات الجديدة. لذا وضعت السلطات العمومية تصورا جديدا للتخطيط يتسم بمُرُونة أكبر ويتلاءم أكثر مع المتطلبات الحالية لاستراتيجية التنمية».

في إطار هذا «التصور الجديد» و«المرن» للتخطيط يقترح المخطط الخماسي الجديد 88ـ1992 «مسارا» للتعليم قوامه جملة مقترحات منها على الخصوص ما يلي:

— إعادة توزيع مدة الدراسة بالمرحلة الإبتدائية والمرحلة الإعدادية والمرحلة الثانوية التي تستغرق جميعها 12 سنة (5 ابتدائي 4 إعدادي 3 ثانوي) وذلك بتحويل المرحلة الإبتدائية والاعدادية الى «تعليم أساسي إجباري مدته تسع سنوات».

وسيشتمل هذا التعليم الأساسي على مرحلتين: مرحلة مدتها 6 سنوات ينتقل التلميذ بعدها اما الى المرحلة الثانية واما الى التكوين المهني حسب ميولاته وقدراته. ومرحلة مدتها 3 سنوات تؤدي الى التعليم الثانوي العام أو التقني أو التكوين المهني. أما التعليم الثانوي (ومدته 3 سنوات) فيشتمل على شعب أدبية وعلمية وتقنية متنوعة ينطلق التخصص فيها من السنة الأولى ويؤدي في نهاية السنة الثالثة اما إلى التكوين المهني أو إلى شهادة الباكالوريا التي تخول الإلتحاق بالتعليم العالي.

— تعميم التمدرس على سائر الأطفال البالغين 7 سنوات في موسم 1994_1995.
— توجيه التلاميذ الى التكوين المهني بنسبة 20٪ عند نهاية المرحلة الأولى من التعليم الأساسي و40٪ عند نهاية المرحلة الثانية منه و40٪ عند نهاية التعليم الثانوي.
— استقرار نسبة التكرار في 10٪ ونسبة الانتقال بنسبة 85٪ و90٪ باستثناء السنوات النهائية للتعليم الأساسي والتعليم الثانوي.
— متابعة سياسة اللامركزية على صعيد المؤسسات الجامعية وتنويع مؤسسات التعليم العالي بهدف الإستجابة لسوق الشغل.
— توسيع طاقات الاستيعاب بنظام التكوين المهني وذلك بإنجاز 10 معاهد للتكنولوجيا التطبيقية كل سنة.
— تنمية التكوين المهني في الوسط القروي وذلك بإحداث مؤسسات التكوين الفلاحي.
— إشراك القطاع الخاص في مسلسل التكوين سواء على مستوى تحديد البرامج والأهداف أو على مستوى الدراسات والأبحاث.
— تشجيع الأطر لخلق مقاولات صغرى ومتوسطة ومكاتب استشارية بإنشاء صندوق دعم يخصص لمساندتهم ماليا.
— الاستثمار في البحث العلمي والتكنولوجي... وضمان نشر الثقافة العلمية والتكنولوجية ونتائج البحث...
— تنمية تكوين الباحثين في ميدان التكنولوجيات المتقدمة وتكثيف التعميم

والاستغلال الصناعي لنتائج البحث وانعاش استهلاك المنتوجات والخدمات الناتجة عنه.

— تعميم الاستئناس بالمعلوميات المباشرة على مستوى التعليم الثانوي في مؤسسات التكوين المهني وتكوين الأطر.

تلك هي أبرز التوجهات التي سطرها المخطط بالنسبة للتعليم والتكوين المهني وتكوين الأطر، وهي كما قلنا، ووفق «فلسفة» المخطط نفسه، مجرد توجهات لـ «مسار» يتم بـ «أكبر قدر من المرونة».

هل بالإمكان توقع ما سيتحقق في إطار هذه التوجهات؟

لا أعتقد. ان ما يمكن أن يحدث خلال «المسار» ليس من الضروري أن يكون متضمنا في توجهاته ما دامت المرونة هي شعاره. وفي هذا الصدد نشير الى أن أول قرار اتخذ، خارج ما نص عليه هذا المخطط، هو إلغاء امتحانات الباكالوريا وتعويضها بنظام جديد من الاختبارات يمتد على ثلاث سنوات.

* * *

يبقى، بعد هذا التحليل العام للسياسة التعليمية بالمغرب ولنتائجها الكمية والكيفية، منذ الحماية الفرنسية إلى اليوم، يبقى استخلاص النتائج العامة. وذلك ما سنفعله في خاتمة هذه الدراسة في إطار تحليل عام نقارن فيه بين نتائج السياسات التعليمية في أقطار المغرب العربي الثلاثة: المغرب وتونس والجزائر... أما الآن فلننتقل إلى التجربة التونسية.